الجلسة الرابعة والأربعون

- التاريخ : الجمعة 26 جمادي الأولى 1419 (1998/09/18)
- الرئاسة : السيد إدريس بسيط الخليفة الثاني لرئيس مجلس المستشارين، والسيد أحمد القادري الخليفة الخامس لرئيس مجلس المستشارين.
- التوقيت : ساعتان وأربعون دقيقة ابتداء من الساعة التاسعة وعشرين دقيقة صباحاً.
- جدول الأعمال : مواصلة دراسة الميزانيات الفرعية - الفلاحة.

* السيد رئيس الجلسة :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيدات والسادة الوزراء المحترمين

حضرات السيدات والسادة المستشارين

نخصص جلسة اليوم كما هو معلوم لمناقشة مشاريع الميزانية الفرعية المرتبطة بلجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية، وأذكر المجلس الموقر أن قطاع الشغل يندرج كذلك في لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية الكلمة لمقرر لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية لتقديم التقرير الذي أعده باسم اللجنة.

* السيد مقرر لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية :

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

أتشرف بأن أرفع إلى المجلس الموقر التقارير التي أعدتها لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية حول مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص اللجنة وتضم القطاعات التالية :

وزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري، الوزارة المنتدبة المكلفة بالصيد البحري الوزارة المنتدبة المكلفة بالمياه والغابات، الميزانية الملحقة لإدارة المحافظة على الأملاك العقارية والمسح العقاري والخرائطية، وزارة السياحة وزارة الطاقة والمعادن وزارة التجارة والصناعة والصناعة التقليدية، كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية، وزارة التنمية الاجتماعية والتضامن والتشغيل والتكوين المهني قطاع التشغيل.

في البداية أود أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى السادة الوزراء على عروضهم القيمة التي قدموا بها مشاريع ميزانيتهم ميزانيات وزرائهم وعلى أجوبتهم المستفيضة حول تساؤلات السادة المستشارين وملاحظاتهم.

وأغتنم هذه الفرصة كذلك لأشكر السادة المستشارين على حضورهم المكثف وتدخلاتهم الموضوعية وحوارهم البناء وقد سادت روح الجدية في إغناء المناقشة وتبادل الآراء بين السادة الوزراء والسادة المستشارين.

ولابد من التذكير في هذا التقديم ببعض النقط التي تناولتها جل التدخلات فبخصوص وزارة الفلاحة لوحظ النقص الحاصل في الاعتمادات المرصدة والتأجيل الذي لحق بعض المشاريع الانمائية :

وفي هذا الإطار رفعت اللجنة توصية إلى السيد الوزير الأول تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين تلتمس فيها رصد اعتماد إضافي مستعجل لهذه الوزارة قصد تثبيت تلك المشاريع وإحداث 100 منصب شغل لتوظيف المهندسين الزراعيين كما تم التطرق لاتفاقية الصيد البحري مع السوق الأوربية وتمنى الجميع أن تكون الأخيرة حفاظا على الثروة السمكية الوطنية.

واعتبارا للدور الذي تلعبه الغابة في التوازنات البيئية أكد الجميع على تمكين الوزارة المشرفة على القطاع من الامكانيات قصد الحفاظ على ماهو موجود وإعادة غرس ماتم تدميره.

وبخصوص استغلال الطاقة في الانتاج أشار بعض المتدخلين إلى إعادة النظر في الأسعارسواء في الميدان الصناعي أو الفلاحي.

وتم التطرق كذلك إلى وضعية الموانئ المغربية وخاصة في المناطق الجنوبية مما يتطلب الإعتناء بها لتقوم بدورها الاقتصادي والاجتماعي.

وفي هذا الإطار طلب رفع توصية إلى الحكومة قصد إنهاء الأشغال بميناء سيدي إيفني حتى يتمكن المستثمرون من استغلال منشآتهم المرتبطة بهذا الميناء.

سيدي الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

هذه بعض المواضيع التي ناقشتها اللجنة وهناك مواضيع أخرى لا تقل عنها أهمية نالها النقاش وتجدون تفاصيل كل المناقشات ضمن التقارير التي أعدتها اللجن حول كل قطاع من القطاعات التي تدخل في اختصاصها.

وبعد ذلك انتقلت اللجنة إلى التصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية فكانت النتائج كالتالي :

ميزانية وزارة الفلاحة والتنمية القروية :

الموافقون : 24

المعارضون : 14

الممتنعون : لا أحد.

ميزانية الوزارة المكلفة بالصيد البحري :

الموافقون : 24

المعارضون : 13

الممتنعون : لا أحد.

وزارة السياحة :

الموافقون : 24

المعارضون : 14

الممتنعون : لا أحد.

وزارة التجارة والصناعة :

الموافقون : 24

المعارضون : 13

الممتنعون : لا أحد.

كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية :

الموافقون : 24

المعارضون : 13

الممتنعون : لا أحد.

وزارة الطاقة والمعادن :

الموافقون : 24

المعارضون : 13

الممتنعون : لا أحد.

الوزارة المكلفة بالمياه والغابات :

الموافقون : 24

المعارضون : 13

الممتنعون : لا أحد.

وزارة التنمية الاجتماعية والتضامن والتشغيل والتكوين المهني :

الموافقون : 24

المعارضون : 13

الممتنعون : لا أحد.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد مقرر اللجنة المحترم.

نفتح باب المناقشة والكلمة للمستشار المحترم السيد محمد الحدادي.

* المستشار محمد الحدادي :

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار في إطار مناقشة ميزانية وزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري، برسم السنة المالية 1998-1999 رائدنا في ذلك تعميق الحوار والتشاور الحقيقين بين الحكومة والبرلمان واللذان نتوخاهما في التجمع الوطني للأحرار أرضية للبحث المستمر عن المصلحة العامة للبلاد وخدمة الوطن، وتثبيت دعائم الديموقراطية تحت القيادة السامية لصاحب الجلالة الملك الحسن الثاني أعزه الله ونصره.

مما لا شك فيه أن قطاع الفلاحة ببلادنا يعتبر من القطاعات البالغة الأهمية في الاقتصادي الوطني نظرا لما تدره على الخزينة العامة للدولة من عملة صعبة ولما تحققه من رواج اقتصادي واجتماعي وخلق فرص الشغل في البادية. وهو بذلك جدير بأن تعطى له الأولوية رغبة في الدفع بعجلة التنمية وتثبيت الحياة في البادية التي نتوق جميعا إلى تحقيقها والتي نجعلها نحن في التجمع الوطني للأحرار هدفا أساسيا وعنصرا استراتيجيا لابد من الوصول إليه.

إن مناقشة الميزانية التي تخص وزارة الفلاحة تعتبر مناسبة لطرح الأفكار واستعراض حصيلة وبلورة نهج وهي مناسبة غير كافية بكل صدق للتطرق لكل المشاكل والصعوبات التي تعاني عنها الفلاحة ببلادنا وما أكثر هذه المشاكل إذا علمنا أن مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة ليس إلا بعضا من كل إذ تنطبق عليه الرؤيا العامة التي تطبع المشروع برمته من حيث السعي إلى التوفيق الواقعي بين الإمكانيات المادية المحدودة والطموحات الاقتصادية والاجتماعية التي نحدوها جميعا كمسؤولين وممثلين للأمة.

وتأتي ميزانية هذه السنة في إطار مناخ سياسي جديد يتمثل في سياسة التناوب التي أرسى دعائمها صاحب الجلالة والتي دشن بواسطتها المغرب مرحلة جديدة من تاريخنا السياسي الحافل بالأمجاد والمليء بالمكرومات كما جاءت هذه الميزانية في ظل تصريح حكومي طبع المرحلة بطابع التفاؤل والأمل وأعطى للقطاع مكانته اللائقة كعنصر مهم في تنمية المغرب واستقرار اقتصاده، وضرورة توفير كل أسباب العيش الكريم لساكنة العالم القروي وإعطائه الأولوية للبرامج وتطبيقها حتى لايبقى الدفاع عن العالم القروي شعارا ومادة للاستهلاك أو برامج وآمال لا تجد طريقها للتنفيذ.

إن أول ما نسجله على هذه الميزانية في البداية هو تواضع غلافها المالي عامة وخاصة الشق المتعلق بالتجهيز والذي تقلص بنسبة تناهز 40%، وهو تقليص سينعكس سلبا بدون شك على برامج الوزارة في هذه الباب وخاصة فيما يتعلق بالمشاريع الكبرى.

ووعيا منا بطابع الظرفية التي جاء فيها القانون المالي والإكراهات المالية التي جاء في ظلها إضافة إلى طابع الانتقالية بصفة عامة يجعلنا نقبل مثل هذه الميزانية لنفسح المجال أمام الحكومة لتثبيت أمورها ووضع برامجها والعمل على تدارك هذا النقص في الميزانية المقبلة حتى نؤهل فلاحتنا لتحديات العولمة والمنافسة الدولية وخاصة وأن لنا من الإمكانيات ما يجعلنا ندخل غمار هذه الحلبة ونحن مسلحين بكل أسباب النجاح والظفر.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

إن أول مشكلة تواجه الفلاح المغربي اليوم تتجلى في القرض الفلاحي الذي أصبح يمثل هاجسا في حياتهم وعائقا من معوقات الانتاج حيث اثقلت الديون كاهلهم وزادت الجدولة وإعادة الجدولة مشاكلهم تفاقما استغرقت مع الفائدة مجموع الدين ومن تم وجب على الحكومة أن تعيد النظر في هيكلة سياسة الصندوق الوطني للقرض الفلاحي خاصة وأن وضعية الفلاح المغربي تتأثر كثيرا بعوامل المناخ ويبقى نشاطه معرضا لمختلف الكوارث الطبيعية كالفيضانات والجفاف والرياح إلخ.

ونتيجة لهذه الكوارث أصبحت فئة عريضة من الفلاحين مدينة للصندوق القرض الفلاحي بديون تختلف في حجمها من فلاح إلى آخر.

ومن هذا المنطلق أصبح من اللازم إعادة النظر في ديون الفلاحين المتضررين إذ لا يعقل أن يلزم الصندوق الفلاحين بأداء الديون المترتبة في الوقت المحدد وبنفس الفائدة الموسم تعرض في حقولهم لكارثة طبيعية وقضت على كل آمال لهم في الحصول على منتوج فلاحي جيد، ونتيجة لصرامة تعامل الصندوق الوطني للقرض الفلاحي مع الفلاحين، من أجل استرداد ديونه توثرت العلاقة بين الصندوق والفلاحين وانعدمت الثقة وهو ما أدى بالضرورة إلى حرمان فئة واسعة من الفلاحين الصغار والمتوسطين من ممارسة نشاطهم الفلاحي وتشريد آخرين.

والتجمع الوطني للأحرار في هذا الإطار ضرورة منح الحكومة لصندوق الإمكانيات المادية للصندوق الامكانيات المادية الضرورية والكافية لمواصلة برامجه في انتظار حل جدري وشجاع لهذه المؤسسة بالموازاة مع توعية الفلاحين وحثهم والأخذ بيدهم قصد إقامة تأمين عن منتوجاتهم بشروط مفيدة تخفيفا عنهم من حدة هذه المآسي والأهوال.

وفي مجال الإرشاد والبحث الزراعي أصبح من الضروري لمواكبة التقنيات العالمية الحديثة وامتلاكها ومسايرة مستلزمات الفلاحة العصرية أن تولي الحكومة مزيدا من العناية بجميع الوسائل إلى الفلاحين عبر مراكز الإرشاد الفلاحي المتواجدة فوق مجموع التراب الوطني والعمل على تأطير الفلاحين في ضيعاتهم من أجل رفع المردودية وتحسين الانتاج ولا يمكن لأطر الإرشاد الفلاحي أن يقوموا بذلك إلا إذا عملت الدولة على إعادة تكوينهم وتدريبهم باستمرار حتى يكونوا على إطلاع ومعرفة بمستجدات بالبحث الزراعي خاصة وأن العلاقة عضوية بين البحث الزراعي والتكوين والإرشاد من أجل التنسيق وتظافر الجهود لرفع المستوى التقني للفلاحين المغاربة.

إن المغرب ولله الحمد يتوفر على ثروة حيوانية متنوعة ومهمة وهي تساهم وبشكل فعال لتوفير الأمن الغذائي وتنشيط الصناعة الفلاحية وتحسين مدخول الفلاحين.

وإذا كانت الحكومة قد قامت بمجهودات جبارة لتحسين مردودية القطيع والاعتناء به وتطوير أساليب النسل فإنه لا يزال ينتظر منها الشيء الكثير خاصة وأن تربية الماشية تعتبر بنك الفلاح أيام الشدة وأيام الجفاف ولأجل هذا كان الفلاح المغربي ومنذ القدم يكد ويجتهد من أجل رعاية قطيعه ومن تم فإن مشكل التغذية يبقى العقبة الأساس والرئيسي الذي يحول دون الاستغلال الجيد للمؤهلات الانتاجية للماشية إذ أن غالبية المربين ما زالوا يستعملون الطرق التقليدية لتغذية حيواناتهم أمام غياب في بعض الأحيان تدخل الوزارة قصد إيجاد الأعلاف والأعلاف المركبة للفلاحين وبصفة خاصة فإن المناطق التي يشكل فيها الكسب العمود الفقري في حياة الفلاح والمنطقة كمنطقة المغرب الشرقي المعروفة بنشاطها القوي في تربية الماشية إذ تعتبر وبدون منازع خزان المغرب فيما يتعلق بالكسب.

ومن هذا المنطلق ندعو إلى تدخل عاجل من طرف الحكومة لتقديم المزيد من الدعم للفلاح المغربي الكساب حتى نستطيع أن نساهم وبشكل فعال في تنمية قطيعنا الحيواني الذي بواسطته العناية به يوفر لبلدنا اللحوم والحليب والألبان ومشتقاتها والصوف والجلد، ونظرا لأهمية المراعي في تغطية نسبة مهمة من الحاجيات الغذائية للماشية فإن الحكومة مطالبة بحمايتها من الرعي المفرط وبتحسين غطائها النباتي بالأصناف التي تلائم ظروفها المناخية ولتحقيق هذه الأهداف لابد من العمل على مشاركة المستفيدين من أعمال التحسين وذلك عبر تنظيمهم في إطار تعاونيات للاستغلال المشترك للمراعي المحصنة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

لقد كان وعي المغرب عميقا بقيمة الماء كمصدر للحياة أولا وكعنصر أساسي للفلاحة قويا ومزدهرا ومن هذا المنطلق ومنذ اعتلائه عرش أسلافه الكرام الميامين حرص صاحب الجلالة الملك المعظم الحسن الثاني أدام الله عزه ونصره على سقي المليون هكتار وجعله هدفا ركب من أجله الوصول إليه نهج بناء سياسة السدود الكبرى في مختلف ربوع مملكتنا السعيدة وقد أظهرت عبقرية هذه الفكرة وقيمتها في دعم الفلاحة بعد نظر جلالته في كون الدولة التي لا تستطيع تغذية نفسها وأبنائها لا تهنأ بالعيش الكريم بحياة آمنة مطمئنة.

كما كان حرص جلالته عميقا على وضع سياسة حكيمة وناجعة للتحكم في الماء وكيفية استعماله وقد جاء هذا الاهتمام السامي في خطب عديدة ما زالت آذان الفلاحين والمتتبعين تحتفظ بصداها.

والتجمع الوطني للأحرار الذي يستمد أفكاره ومبادءه من أفكار وذرر صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله وأيده يجعل من بين اهتماماته الكبرى مواصلة مشروعات التنمية المائية وذلك عن طريق متابعة بناء السدود الكبرى والمتوسطة والصغرى والبحث عن المياه الجوفية والبحث عن المياه الشبه الصالحة واستخدامها في الري وخصوصا في المناطق الشرقية والجنوبية ليتمكن المغرب من سقي عشرات الهكتارات الصالحة للزراعة.

كما نلح عن ضرورة وضع استراتيجية في مجال تدبير المياه تكون منسجمة ودقيقة وقائمة عن المنهج العلمي والبحث التيكنولوجي كما يجب على الحكومة أن تضع سياسة محكمة لاستغلال آلاف الأمطار المكعبة إن لم نقل الملايير أو الملايين الأمطار المكعبة من المياه التي لا نستفيد منها والتي تضيع في البحر.

وإذا كان حسن تدبير واستعمال المياه يبقى في الأخير مسؤولية المواطن الذي يتمثل في الفرد العادي والفلاح هذا التدبير السليم الذي يجب أن يصبح تربية وسلوكا فإن من واجب الدولة أو من واجب الحكومة أن تقف بجانب الفلاح وأن تدعمه ماديا ومعنويا من أجل التنقيب على المياه الجوفية المخصصة لأغراض فلاحية فهناك من يقوم بالحفر على عمق 200 أو300 متر مكعب للوصول إلى الماء دون أن يجد أي دعم أو تشجيع من طرف الحكومة وهذه مفارقة لابد من الوقوف أمامها وتجنبها وتجنب انعكاساتها السلبية على نفسية الفلاح، كما أننا ندعو وزارة الفلاحة إلى ضرورة إعادة النظر في المقاييس المعتمدة في توزيع ماء السقي حتى تكون هذه المقاييس مبنية على العدل والمساواة ومراعاة المردودية كما نلح على ضرورة تكييف جيد للأدوات التشريعية والتنظيمية المتعلقة باستعمال الماء لنتمكن من ضبط كيفية التعامل مع هذه الثروة في الحاضر والمستقبل لأن مشكل الماء لا يجب أن يثار فقط عندما تلوح بوادر الجفاف.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

إن تحقيق الأمن الغذائي وليس الاكتفاء الذاتي هو رهان علينا ربحه كيفما كانت الظروف والأحوال وهو رهان يحتاج إلى تخطيط دقيق وبرامج تأخذ بعين الاعتبار الهدف وطريق تواصله ولتحقيق هذا الهدف وربح هذا الرهان لابد من تحسين وسائل الانتاج وتدخل الوزارة

لتشجيع ذلك عبر تعزيز وضعية الضيعات الفلاحية النموذجية لتمكينها من أداء الدور المنوط بها كقاطرة للتنمية الفلاحية، إلى جانب تطوير الضيعات الفلاحية الصغيرة والمتوسطة والعمل على استصلاح الأراضي البورية، لأن خريطة المغرب وأراضيها محدودة ولرفع الانتاج وتكليفه ليس أمامنا إلا استصلاح هذه الأراضي خاصة وأن سكان المغرب في ارتفاع نتيجة نسبة النمو الديموغرافي.

كما يجب في هذا الإطار وبهذه المناسبة أن تعمل الحكومة على إنهاء وإغلاق ملف الأراضي المسترجعة نهائيا.

لقد قامت الحكومة السيد الوزير بمجهودات جبارة في تشجيع وتحفيز الاستثمارات في القطاع الفلاحي عبر سلسلة من الإجراءات منها الإعفاء من الضريبة المباشرة إلا أن النشاط الفلاحي ما زال يعرف ضغطا جبائيا يفوق قدرته ويعوق تطوره وقد أصبتم في عرضكم المكتوب أمام اللجنة بحجم هذا الضغط وقيمته بالمقارنة مع حجم الاستثمارات العمومية المخصصة إلى هذا القطاع وإضافة إلى ذلك وبالنظر إلى كون قطاع الفلاحة شديد التأثر بالعوامل الطبيعة ولا سيما الجفاف منها فإن الضغط يقف كذلك حجرة عثرة أمام فلاحتنا ويثقل كاهل فلاحينا ويتراجع بهم إلى الوراء أمام المنافسة الدولية ومن هذا المنطلق فإننا ندعو إلى تدخل عاجل لحل هذا الإشكال ووضع حد للمزيد من المشاكل الفلاح المغربي بهذا الخصوص.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

إذا كان المغرب قد صار في درب اللامركزية وقطع فيها أشواطا مهمة تهدف تقريب الإدارة من المواطنين وإشباع حاجياتهم وإشراكهم في اتخاذ القرار وتنفيذه فإن إعطاء العالم القروي البعد اللامركزي من شأنه أن يعمل على بناء التنمية الشاملة لهذا العالم الذي يستحق أهله كل خير لوطنيتهم وجهادهم وصبرهم.

كما أن على الحكومة أن تعمل على تقديم مزيد من الدعم للغرف الفلاحية حتى تخرج من وضعها الحالي المتسم بالإستشارية أكثر من التقريرية، وإعطائها حيزا وهامشا أوسع للعمل الجاد والمثمر حتى تستطيع أن تساهم بكل فعالية في إنجاز البرامج التنموية وتأطير الفلاحين كما أن الحكومة أن تعمل على تعزيز الشراكة بينها وبين الفاعلين الاقتصاديين بالقطاع الفلاحي من منظمات مهنية وجمعيات وتعاونيات فلاحية وأن تعزز دورها في تقدم القطاع وازدهاره.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

إن قطاع الفلاحة قطاع مهم والحكومة قامت بأعمال جليلة وبدون شك ومشاكل الفلاحة متعددة ومتنوعة ونحن كغيرنا من الدول لنا مشاكل تستعصى تارة وتتغلب عليها تارة أخرى، ولابد ونحن على مشارف سنة 2000 أن نتغلب على مشاكلنا وأن نحقق طموحاتنا في إطار برنامج حكومي لأن مشاكل الفلاحة أكبر من وزارة الفلاحة والتجمع الوطني للأحرار يقترح في هذا الإطار عقد مائدة مستديرة للنظر في كل هذه المشاكل البعيدة بعيدا عن الارتجال أو عن أية خلفية ضيقة أخرى لأن القطاع مهم ويعنى بقوت المواطنين أولا وهو عصب الاقتصاد الوطني ثانيا وموردا لجلب العملة الصعبة ثالثا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

* السيد رئيس الجلسة :

الكلمة للمستشار المحترم السيد المهدي الطنجي.

* المستشار السيد المهدي الطنجي :

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

في إطار مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري يشرفني باسم الفريق الديموقراطي والعمل أن أتناول الكلمة لأعرض على مسامع مجلسنا الموقر وجهة نظرنا ومواقفنا إزاء هذا القطاع الذي يشكل مجالا حيويا واستراتيجيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما يشكل أيضا مصدر رزق أغلبية المغاربة.

إن أولى الأوليات لبناء أرضية اقتصادية صلبة يجب أن تنطلق أولا من حسن تدبير النشاط الفلاحي وتوفر له الظروف المادية والبشرية التي تؤهله لخوض غمار المنافسة ومواجهة التحديات الجهوية والدولية.

وانطلاقا من مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري وبعد دراستنا بعمق لمحتوياتها نستطيع بأن نقر أن حجم الميزانية في مجمله لا يبلور اختيارات الحكومة التي تبنتها في تصريحها حيث سجلت هذه الميزانية تراجعات خطيرة عن

المكتسبات التي تحققت سابقا وغيبت الإجراءات الحقيقية الرامية إلى نهج سياسة فلاحية إرادية ومتجانسة تمكن من تحقيق الاكتفاء الذاتي وضمان الأمن الغذائي وتطوير الصناعات الفلاحية إضافة إلى كون مشروع الميزانية كرس سياسة ذات بعد تراجعي عن التنمية القروية حيث وقفت مستسلمة أمام المشاكل البنيوية التي يعاني منها النشاط الفلاحي ولم تلامس عن قرب حاجيات هذا القطاع الذي أصبح يتصدى خطابات جميع الفعاليات السياسية ولا غرابة إذا لمسنا من خلال السياسة الحكومية اتجاه القطاع الفلاحي التراجع على إتمام البرنامج الوطني الذي من شأنه أن يحدث الاتوازن ويوسع الفارق المجالي بين المساحات المسقية والغير المسقية مما سينتج عنه وبدون شك تدهور مردودية المنتوج الفلاحي.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

إن المغرب في علاقته مع المجموعة الأوربية وصلت إلى حد الشراكة وإبرام اتفاقيات ذات بعد اقتصادي مما يحتم علينا اتخاذ الحيطة والحذر في نوعية وإلزامات الاتفاقيات ونهج سياسة الاستعجال لمواكبة مضامنها إضافة إلى التكيف مع مرحلة ما بعد العملة الأوربية الموحدة بكل سلبياتها وإيجابياتها على الصادرات المغربية وإجراءات تحرير السوق العالمية.

وفي ظل هذا الوضع الجديد نرى لزاما اتخاذ تدابير معقولة تهدف إلى حماية المنتوج الوطني وضمان تسويقه بأثمنة تراعي فيها تكلفة الإنتاج من جهة والربح من جهة ثانية مع استحضار طبيعة المرحلة المتميزة بالمنافسة الشرسة وفوق هذا كله فإن الحماية لها علاقة وطيدة بالتغيرات الكبرى للأثمان بالسوق العالمية وعدم قدرة نظامنا الحمائي على التعايش معها مما يستدعي من الحكومة إعطاء الأولوية لتسويق المنتوج المحلي وضمان استقرار أفضل للأثمنة عند الاستيراد حتى لا يبقى المنتجون عرضة للتقلبات الدولية وعدم وجود ليونة قانونية لمراجعة النظام الحمائي عند الحاجة الملحة.

إذا كانت التنمية القروية رهينة بتوفر إمكانيات مادية أساسية وتشجيع الاستثمارات لإنعاش البادية وإخراجها من عزلتها ومسايرتها للتحولات الاقتصادية والاجتماعية الوطنية والدولية فإنه لا يسعنا إلا أن نتأسف على المرصدات لهذا القطاع التي عبرت بوضوح عن عدم انشغال الحكومة بالقضايا الأساسية فكيف يمكننا الحديث عن استراتيجية اقتصادية تنموية وأهم القطاعات الاستراتيجية ثم تغييبها من مشروع القانون المالي وإن تصدرت البيان الحكومي وما يكشف حقيقة هذا الوضوع علاوة على التراجع على إتمام البرنامج الوطني للري هو مخصصات الصندوق الوطني للقرض الفلاحي وعدم مواكبته لسم الفائدة العالمي هذا الأخير ساهم في البداية بشكل ملموس في إنعاش القطاع الفلاحي إلا أن سنوات الجفاف التي مر منها المغرب أثرت بشكل واضح على الفلاحة الوطنية وتضرر معها الفلاح الصغير والمتوسط على وجه الخصوص حيث لم يستطع الفلاح أداء ديونه للصندوق المذكور فإن سياسة الجدولة وإعادة الجدولة أو التقسيم لم تستطع حل المشكل المطروح مما يستدعي إعادة هيكلة هذه المؤسسة وجعلها أكثر مرونة في تعاملها مع المستفيدين من القروض مع العلم أن الفلاح المغربي وخاصة دون الذخل الضعيف يبقى غير مؤمن من مخاطر الطقس والآفات الطبيعية.

إن بلادنا تتوفر على طاقات انتاجية مهمة ومتنوعة وموزعة على مختلف جهات المملكة كزراعات الشمندر وزيت الزيتون والدرة والقطن علاوة على الحبوب ومجال الأغراس إلا أن التحكم في إستغلالها إستغلالا أنجع على المستوى الوطني وحسن تدبير تسويقها على المستوى العالمي يبقى ضعيف في ظل ميزانية قطاعية احتكمت إلى الإنتظارية مما يفسر أن الحكومة غير متوفرة على سياسة جريئة في هذا المجال، ومما يفسر ضبابية الإجراءات الحكومية إجزاء القطاع الفلاحي هو إجبار الفلاح الصغير على أداء واجب الإنخراط في الضمان الإجتماعي لفائدة يد عاملة موقتة وموسمية ويومية، مع العلم أن الفلاح يزاول نشاطه اليومي في ظروف جد صعبة وفي الأخير لا يستطيع تغطية حتى مصاريفه اليومية فبالأحرى تغطية مصاريف إضافية، لذلك يتعين على الحكومة إعادة النظر في هذه السياسة التي ألحقت أضرارا بالغة بفئة عريضة تنتمي إلى الأوساط الفلاحية.

السيد الرئيس،

تبعا لما تريده الوزارة إقراره من أجل تدعيم القطاع الفلاحي إنطلاقا من شعار الإنتاج التسويق والتحويل، فإننا نلاحظ المعاملة التفضيلية التي يستفيذ منها الأجانب للحصول على رخص التصدير للمنتوج الوطني الذي يسوق خارجا بإسم تجاري أجنبي، في حين توضع شروط تعجيزية أمام المغاربة للحصول على الرخص السالفة الذكر، وتحرم الفلاح المغربي من الإمتيازات التشجيعية التي من شأنها تشجيع التجارة الفلاحية الوطنية، والحالة هذه يحس الفلاح بالإحباط المادي والمعنوي.

السيد الرئيس،

إن تحقيق إنتاج فلاحي متطور يستطيع أن يتجاوب مع الطفرة النوعية التي عرفتها الدول الرائدة في هذا المجال، وسيما وأن المغرب تربطه علاقة شراكة مع التكتلات الاقتصادية العالمية، رهين بالتحكم في عوامل الإنتاج من حيث الأثمنة والتسويق مع العلم أن أسعار عوامل الإنتاج حر منذ سنوات، لذلك فإن دعم البذور المختارة المستوردة، وتمكينها من الإعفاء الجمركي أصبح أمرا حتميا لتطوير إنتاجنا الفلاحي إضافة إلى تعبئة إمكانيات الصندوق التنمية الفلاحية حتى يستطيع التدخل بشكل فعال من مساعدة الفلاحين على تحسين المنتوج واقتناء الآلات الفلاحية، خاصة وأن مبيدات الآفات الزراعية يكون مفعولها في كثير من الأحيان سلبي وضعيف لعدم مراقبتها من حيث الجودة، من طرف المختصين وارتفاع أثمنتها التي باتت تشكل هاجس الفلاح الصغير والمتوسط.

أما فيما يتعلق بالأسمدة الآزوطية والفوسفاطية كعامل ضروري في الحياة الإنتاجية، فإن غلاء أثمنتها بالرغم من أن بلادنا تعد بلدا رائدا في مجال إنتاج وتصدير الفوسفاط، يشكل عائقا أساسيا في ضعف مردودية الأنشطة الزراعية، لذلك أضحى لزاما القيام بدراسة وتحاليل علمية لنوعية التربة ومعرفة مدى مطابقتها لهذا النوع أو ذلك من الأسمدة المراد استعمالها، إضافة إلى تكثيف شبكة تسويق الأسمدة عبر مختلف التراب الوطني وجعلها رهن الفاعليين في الحقل الزراعي في الأوقات المناسبة لأنه غالبا ما يحدث خصاصا في الأسواق المحلية أثناء الحاجة الملحة للأسمدة، مما يفسح المجال للتلاعب بمصالح الفلاح المغربي المغلوب على أمره، ونظرا لتفاعل عوامل الإنتاج فيما بينها من أجل الرفع من المردودية.

ونظرا كذلك للأهمية البالغة التي تكتسيها في هذا المجال فإن على الحكومة الحالية اتخاذ تدابير وإجراءات عملية لتخفيض مستوى الرسوم المفروضة على مادة الكازوال حتى يصبح سعرها موازي لما هو معمول به في الدول المتوسط المنافسة لبلادنا، خصوصا وأن بلادنا تتأهب لاستقبال موسم فلاحي جديد.

وبصفة عامة فإن مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القطاع الفلاحي، يجب أن يرتكز أساسا على إشراك جميع المؤسسات المركزية والجهوية، من غرف فلاحية ومراكز جهوية للإستثمار الفلاحي، هذه المراكز التي شكلت أداة فعالة سواء من خلال تقريب الإدارة من الفلاح كصلة وصل فعالة متميزة أو كوسيلة للتوعية والتكوين، حيث استفادت مجموعة من المناطق من خدمات التقنيين الفلاحيين المتواجدين بالمراكز الفلاحية في جميع مراحل العمل الفلاحي، إلا أن التراجع عن سياسة دعم المراكز الفلاحية كان له الأثر البالغ في تراجع وضعية النشاط الفلاحي والفلاح المغربي حيث أصبح يعيش في عزلة تامة، ولا يستفيد من أي تأطير وتوعية فلاحية، لذلك أضحى ضروريا إشراك جميع هذه المؤسسات الفلاحية في وضع استراتيجيات والمخططات المستقبلية على اعتبار تنوع خصوصيات المجالات الجهوية الطبيعية والمناخية ووضع رهن إشارتها جميع المعطيات التقنية والمادية ودعمها بأطر كفأة ذات الاختصاص تسند لها مهمة المتابعة اليومية لهذا القطاع.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

إن تحسين الإنتاج الحيواني في الدوائر السقوية والبورية أصبح أمرا ضروريا على اعتبار أهميته في تزويد السوق الداخلية باللحوم الحمراء والحليب ومشتقاته علاوة على تزويد الصناعة التقليدية بالمادة الخام المتمثلة في الجلود، وبناءاً على هذه الأهمية فإن تحسين مردودية الإنتاج الحيواني تتوقف على التأطير الصحي البيطري وتغيير نوعية التدخلات في هذا المجال، وذلك من أجل محاربة واستئصال الأمراض المعدية ذات الإنعكاسات الاقتصادية مع ضرورة تقوية شبكة المراقبة البيطرية في العالم القروي.

وإذا كان المغرب له طابع لا يسمح له في كثير من الأحيان ضمان حاجيات الأكل للماشية فإن توفير المواد العلفية ودعمها تعتبر في نظرنا استراتيجية اقتصادية أساسية لتحسين الإنتاج الحيواني من جهة، ودخل الفلاح المغربي من جهة ثانية، علاوة على تحمل نفقات نقل الأعلاف من طرف الحكومة وتجهيز نقط الماء وتحمل مصاريف تشغيل الشاحنات لنقل المياه إلى المناطق الجافة والشبه الجافة.

أما فيما يتعلق بالقطاع الغابوي الذي يعتبر محور أساسي في التنمية، وله وظيفة اقتصادية واجتماعية متميزة فإنه لم يحظى باهتمام الحكومة من خلال مشروع الميزانية، حيث لم نلمس إجراءات مالية وقانونية تهدف إلى حل إشكالية تحديد الملك الغابوي، هذه الإشكالية التي أثارت علاقات غير متوازنة بين الإدارة الوصية والمواطنين، الشيء الذي يستدعي تغيير منظور السياسة المتبعة من طرف إدارة المياه والغابات من جهة، ونوعية الساكنة المجاورة للغابة بأهمية الثروة الغابوية وتطبيع العلاقة بين الإدارة والسكان، مع ضرورة الحفاظ على حقوقهم المكتسبة.

ونظرا لأهمية التشجير على المستوى الإقتصادي والإجتماعي والبيئي فإن دعم المنتجين يجب أن يتصدر اهتمامات الوزارة الوصية، وذلك قصد تحفيزهم على توسيع المساحات المغروسة، وحثهم على غرس أنواع وأصناف جديدة من الأشجار المثمرة في إطار برنامج اقتصادي وبيئي غاياته تطوير منتوجات المغروسات والحد من ظاهرة التصحر، علاوة على معالجة إشكالية الزحف العمراني على المساحات الخضراء.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

لقد عانت البادية المغربية منذ عقود من التهميش من خلال غياب التجهيزات بمختلف أصنافها، مما جعل شعار التنمية القروية فارغا من أي محتوى واقعي نظرا لغياب الإجراءات العملية التي تلامس الواقع وتصبو إلى خلق بيئة صحية من شأنها تحسين وضعية سكان البادية وتحسين المردود والإنتاج الفلاحي، والحالة هاته، وفي غياب الوسائل المادية للوزارة المعنية، وتخفيض نسبة 40% من الميزانية المعروضة للتصويت السؤال التالي :

كيف يمكن تحقيق التنمية القروية المنشودة في ظل هذه الوضعية المزرية وفي ظل غياب الإجراءات العملية لذلك؟ اللهم إذا كانت الوزارة تتوفر على عصا سحرية لتنمية العالم القروي.

السيد الرئيس،

لا يخفى على الجميع الإجماع الذي تحقق بلجنة الفلاحة والشؤون الإقتصادية حول ضعف الميزانية والذي ترتب عنه إلغاء مجموعة من المشاريع التنموية ذات الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية، هذا الموضوع كان محور التوصية التي وجهتها اللجنة إلى السيد الوزير الأول عن طريق الرئاسة حول ضرورة الإبقاء على هذه المشاريع التي تم إلغاؤها، وحيث أن اللجنة لم تتوصل لحد الآن بجواب السيد الوزير الأول، فقد تم تمرير مشروع الميزانية وتم الضرب بعرض الحائط للإرادة الجماعية لأعضاء اللجنة والمصالح التنموية للبلاد.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

إننا في الفريق الديموقراطي والعمل ومن موقع المسؤولية الملقاة على عاتقنا، تدارسنا بعمق مخصصات مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري وحاولنا تجسيدها على أرض الواقع من خلال المحاور الأساسية المكونة للقطاع الفلاحي، فخلصنا إلى أن عهد التغيير الذي من سماتها الاجتهاد والإبداع والابتكار من أجل نهج سياسة شاملة ومانعة لقلب الموازن، أصبح عهد الاستمرارية بل عهد التراجع عن المكتسبات التي ناضل الشعب المغربي من أجل تحقيقها وتثبيتها لتصبح قاعدة عامة آملا أن يتم تطويرها، والحقيقة التي لا تدع مجالا للشك والاستهثار والتي تجعلنا نرفض هذه الميزانية هو تعاملها بشكل محتشم مع أهم القطاعات الاقتصادية والتنموية لبلادنا.

وشكرا والسلام عليكم.

* السيد رئيس الجلسة :

الكلمة للمستشار المحترم نور الزين عبد القادر.

* المستشار السيد نور الزين عبد القادر :

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

سيدي الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

في البداية لابد من التذكير من أهمية القطاع الفلاحي ببلادنا باعتباره قطاعا أساسيا يعتمد عليه اقتصاد البلاد، وكذلك انعكاساته على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى وبالتالي التأثير على تنمية شاملة للبلاد.

من هذا المنطلق فإن الإهتمام بقطاع الفلاحة لاينطلق فقط من مجموع تدابير الاستعدادات يستوجب اتخاذها عند بداية كل موسم فلاحي جديد ولكنه يجب أن ينصب أساسا على هذا الزخم الهائل من الصعاب والمشاكل التي تحول دون إنعاشه، فإذا كان الخطاب السياسي المتداول حاليا نحو إرجاع ضعف القطاع الفلاحي ببلادنا إلى صعاب وعراقيل طبيعية فالواضح أن المقاربة الأولية في هذا القطاع تجعلنا نقف أيضا على أولية عوامل هيكيلة وبنيوية ترتبط في مجملها بالبنية العقارية وصعوبات إنتاجية عن تعقيدات التأطير المالي وارتفاع فوائد هذه اللحظة التي تفتقر الحكومة الحالية إلى منظور عميق لتقويم اختلالات التي يعرفها القطاع، فإن التدابير التي يتم اتخاذها عند بداية كل موسم فلاحي جديد تبقى محدودة بحيث تقتصر فقط على تحديد نقط بيع البذور الأسمدة الحرث المبكر غرس الأشجار المثمرة تلقيح الماشية ومنح بعض القروض الفلاحية التي أثقلت كاهل الفلاحين فالاستراتيجية الفلاحية لا يجب أن تقف عند هذا الحد بل أن مواجهة آثار الجفاف تقتضي منكم مجهودا كبيرا

ومضاعفا لتطوير قنوات السقي بعدة جهات وتزويدها بأحدث الآليات للحد من عواقب التقلبات الجوية والرفع من الانتاج لضمان استقرار المحاصيل الزراعية، وبالتالي استقرار سياسة السدود التي كنتم تعارضونها وتنتقدونها لكن التجربة أثبتت أنها سياسة ناجحة ساهمت في تخليص البلاد من الكوارث والنقص في التغذية غير أن مثل هذه الإجراءات لم تكفي وحدها في تطوير الفلاحة المغربية، بل يجب الإهتمام بوعي الفلاح وتكوينه حتى يستفيد من تقنيات حديثة وبحوث علمية التي تساهم في الوصول إلى إنتاجية حسنة، ولن يتأتى هذا إلا بالإرشاد الفلاحي والذي يجب على الدولة أن تخصص له ما يكفي حتى يشمل كل القطاعات الحيوية التي تمس الحياة اليومية للفلاح، وتساهم كذلك في تحسين ظروف معيشته.

لقد غاب عنكم النظر إلى أهمية القطاع الأشجار والخضر الذي أصبح يشكل جزءا مهماً في الصادرات المغربية سواءاً الحوامض أو البواكر حيث أن طموح الفلاح في هذا المجال يرقى إلى ضمان مردودية عالية ليتمكن من ولوج أسواق خارجية، لذلك فلابد من توفير أحسن شروط لجعل المنتوج المغربي مطابقا لمواصفات الجودة التي تعتمدها القوانين الجديدة، مع القيام بحملات التوعية للمستهلك بمزايا هذه المنتوجات الطبيعية ذات الجودة العالية.

وفي نفس السياق يعاني الإنتاج الحيواني من عدة سلبيات تتمثل في عدم الاهتمام بالتقنيات التي يخدع لها قطاع الماشية من تلقيحات لتحسين النسل وتأطير المربين النموذجيين لهذه العملية، ومكافحة الأمراض التي تضر بالماشية، كما يجب الحرص على أن تساهم التدخلات البيطرية في إنجاز برامج مهنية من طرف الوزارة.

إن الفلاح المغربي يحتاج إلى مساعدات معقولة من طرف الدولة، تكون مرفوقة بتأمين فلاحي يمكن من تعويض الخسائر في حالة سلف فلاحي بسبب الجفاف أو الكوارث الطبيعية، وتبقى إصلاحات الصندوق الوطني للقرض الفلاحي ذات الطابع رغم ما اتخذ من إجراءات وقرارات تهدف إلى التخفيف من عبء المدلولية إلا أن هذه الإجراءات لم تكن فعالة لما تشكله هذه القروض من ثقل على كاهل الفلاح، وتتجلى في إرغام بعض الفلاحين على بيع أراضيهم بغية تسديد الديون المترتبة عليهم بسبب ضعف الإنتاج وقوة المنافسة الأجنبية، في غياب تصور إندماج العالم القروي في النسيج الاقتصادي والإجتماعي الوطني، والذي أصبح استراتيجية لمستقبل المغرب الجديد.

فلا يمكن الحديث عن تنمية العالم القروي ومعه القطاع الفلاحي، وإذا كانت السنوات الماضية قد عرفت بذل جهود لفائدة العالم القروي خاصة في مجالات التجهيز والكهربة القروية، الماء الصالح للشرب، الطرق، التعمير والصحة، فإن ذلك يبقى غير كافي بالنظر لمتطلبات النمو للجهة، وتفاقم الهجرة القروية من جهة أخرى، لذا فلا بد من تحديد الأولويات لفائدة العالم القروي ووضع برنامج للتنمية الشاملة، وما نخافه في فريقنا هو أن يشمل التغيب الكبير الذي لحق العالم القروي في التصريح الحكومي، أن يمتد إلى ميزانية سنوية، الأمر الذي سيزيد من وضعيته، ولذلك لابد من رسم أهداف تتجلى في الضرورة :

أولا : ظروف العيش أفضل بالبادية.

ثانيا : محاربة الفقر عن طريق السعي إلى إنعاش إنتاجية فلاحية جيدة.

ثالثا : الإسراع في توفير تجهيزات أساسية بالعالم القروي.

رابعا : العناية بالغرف الفلاحية نظرا لأهميتها الوثيقة بالعالم القروي، وفعاليتها في التنمية الفلاحية.

خامسا : الإسراع في تشجيع مقاولة فلاحية شابة، على مستوى التشريع والتمويل والتأطير والإرشاد.

ونظرا لأهمية القطاع الفلاحي فإن الفريق الإتحاد الدستوري يدعو إلى تنظيم مناظرة وطنية لتعميق مناقشة حول واقع وآفاق العمل التعاوني داخل القطاع الفلاحي، ولتحقيق هذه الأهداف لابد من إنتاج سياسة عبقرية فلاحية جديدة تسهل الحصول على الملكية، وإنشاء تعاونيات فلاحية من صغار الفلاحين التي من شأنها أن تخدم التنمية عبر الفعالية والكفالة الإجتماعية، وهذا لن يتأتى إلا بتحويل فلاحة الكساب إلى فلاحة تنافسية ذات المردودية عالية، يدعونا بتقوية خدمات الإنتاج الفلاحي، وخاصة على مستوى البحث، لإرشاد تشجيع الزراعة الفلاحية وتوجيه الفلاح إلى المناطق البورية في إطار مندمجة حتى يضمن ربط الفعاليات الأخرى حياة مطمئنة.

سيدي الرئيس،

كل سياسة التحرير التي عرفها القطاع الفلاحي وخاصة في مجال التسويق الحبوب، انعكاسات مباشرة على أوضاع الفلاحين والتعاونيات وجميع المتدخلين في القطاع، بل عرف تسويق الحبوب نوعا من التوتر الطبيعي والذي يرافق كل تغيير في سياسة النظام التجاري بما سيتبع ذلك من ظهور فعالين اقتصاديين جدد في القطاع، مزاحمة في التسويق، بروز عنصر الجودة والتكلفة في الإنتاج كعناصر أساسية ومحددة في مجال المنافسة، الشيء الذي يبرز بوضوح أن بلادنا تحتاج إلى فترة فاصلة من تدرج وملائمة مع المعطيات التي تفرزها سياسة التحرير وذلك عن طريق تدعيم هذا القطاع وتحفيزه بما يأهله إلى ارتفاع ذاته.

سيدي الرئيس،

يشكل قطاع الفلاحة خمس الإنتاج الوطني الخام في المواسيم الجيدة، ويشغل نسبة هامة من مجموع قوى الإنتاج في بلادنا، كان ينبغي أن يحظى بكامل عناية الحكومة، ولكن لا يسعنا إلا أن نتأسف على ما سجلته الميزانية السابقة، مما يؤكد ارتكاب خطأ في السياسة التي تنهجها الحكومة اتجاه قطاع الحيوي مثل الفلاحة التي تعتبر العمود الفقري في اقتصاد البلاد.

سيدي الرئيس،

أما بخصوص المحافظة العقارية فإن أهمية التحفيظ تمكن في تمكين المواطنين الاستفادة من مزاياه وبالأخص في تصفية نزاعات المتعلقة بالعقارات وبكيفية نهائية مما يرفع من قيمتها، وتعبئتها بإدخالها في الدور الاقتصادي والمالي للبلاد، ما يلزم هذه الوزارة ببذل المزيد من الجهود من أجل تعميم مبدأ التحفيظ العقاري، وفتح قطاعات جديدة للتحفيظ الجماعي في مختلف المناطق الحضرية والقروية بالمملكة ونحن في الاتحاد الدستوري نؤمن بالدور الحيوي الذي يلعبه التحفيظ العقاري على مستوى تنظيم تداول عقاري بل له انعكاسات مباشرة على قطاعات هامة بين اقتصادنا خصوصا فيما يتعلق بالسكن والفلاحة والصناعة وغيرها.

وانطلاقا من هذه القراءة فإننا ندعوا إلى ما ياتي الضرورة :

ضرورة الإسراع في معالجة التأخير الحاصل في الملفات العقارية العالقة.

إدخال أساليب عنصرية في تدبير الوثائق قصد تسهيل استغلالها وإصلاح عملها، بل نرى في الضرورة إدخال نظام إعلاميات جد متطورة في هذا المجال.

تبسيط مسطرة التحفيظ وتسريع بوثيرة إنجاز المسح العقاري.

تطوير وتحديد عنصر التغطية الخرائط بالمملكة.

تحسين وضعية الموظفين وتطوير الموارد البشرية لإدارة المحافظة العقارية.

سيدي الرئيس،

نظرا للتواضع الذي عرفته ميزانية قطاع الفلاحة، والذي يشكل تراجعا كبيرا لم يفهم دوافعه من طرف أعضاء اللجنة بأكملها، حيث قدمت توصية في الموضوع إلى السيد الوزير الأول نلتمس منه وضع هذه الميزانية، وبقيت اللجنة بدون جواب، فإننا سنصوت بالرفض، وندعو كافة أعضاء اللجنة أن يحدوا حدونا وبنفس الأمر بالنسبة للمحافظة العقارية وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

الكلمة للمستشار المحترم السيد امبارك السباعي. المستشار المحترم السيد محمد بن الشايب.

* المستشار السيد محمد بن الشايب :

السلام عليكم.

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

اسمحوا لي بأن أتدخل باسم فريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في مناقشة ميزانية وزارة الفلاحة والتنمية القروية، مما لا شك في أن القطاع الفلاحي يعتبر قطاعا استراتيجيا بكل المقاييس، بدءا بالعنصر البشري الذي يمثل أكثر من نصف ساكنة المغرب، يليه الإنتاج الغذائي لمجموع ساكنة المغرب، يليه احتلاله للمرتبة الأولى في مساهمته للنمو الاقتصادي لبلادنا، ويعتبر كذلك السلاح الوحيد الذي في أيدينا لمواجهة التحديات الحاضرة والمستقبلية، والذي يمكن أن نسميه القنبلة الخضراء التي يجب أن نملكها.

ومن هذه المعطيات السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

نشارك بدورها في إبراز بعض العناصر التي نعتبرها أساسية وهامة للنهوض بهذا القطاع الحيوي الاستراتيجي إلى أرقى المستويات المنشودة.

أول هذه العناصر العناية بالعنصر البشري وتكريمه كما جاء في خطابكم السيد الوزير، والذي يعتبر الأداة الأساسية لكل تطور في جميع المجتمعات عن طريق جعل العالم القروي جزءا متحضرا يدم بنفس البنيات التحتية وما فوق التحتية كباقي المناطق الحضرية التي تتوفر على البنيات المطلوبة، حتى تحل عرضة التهميش التي يعاني منها اليوم، وأول هذه البنيات بناء المزيد من المدارس وجعل التمدرس بالعالم القروي من أول الأوليات لحكومة التغيير حتى يزول عار الأمية التي يعاني منها أكثر من نصف شعبنا.

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

لا أريد أن أتكلم عن كهربة العالم القروي والماء الشروب وفك العزلة لأن عدد من الزملاء تكلموا باستفاضة عن هذا الموضوع ولا يحتاج إلى التذكير لأننا نعتبره من الأولويات لحكومة التغيير حسب التصريح الحكومي، حتى نلج بداية القرن القادم إن شاء الله والمغاربة قاطبة ينعمون بالنور داخل بيوتهم والماء الشروب بين أيديهم وطوق العزلة قد انفك عنهم.

السيد الوزير المحترم،

كل هذا العناصر البنيوية الأساسية هي الكفيلة بخلق مجتمع متطور متمكن من العلوم الضرورية، قادر على مجابهة التحديات وبالتالي هذا المجتمع البشري المكرم هو الذي سيشكل العمود الفقري لكل نهضة وإطلاع اقتصادي واجتماعي حقيقي لبلادنا، وليس بالجهل والأمية والتخلف عن ركب الحضارة تزدهر الأمة.

كذلك تحديد الضيعات بدعم من الدولة من الضروريات الأساسية التي يفتقر إليها العالم الفلاحي ويتعلق الأمر بالرفع من نسبة استعمال المكننة التي لا زالت في مستويات متدنية ودعم استعمال البذور المختارة التي لا زالت هي الأخرى في مستويات متدنية حتى تساهم في رفع الانتاجية والمردودية وتستجيب لحاجيات السوق الداخلية والخارجية الحالية والمستقبلية.

ومن هنا نؤكد على دعم الدولة لصندوق التنمية الفلاحية وتبسيط مسطرته ليقوم بدوره أحسن قيام حتى يقف العالم الفلاحي على رجليه، وعلى الدولة أن تسحب دعمها بعد ذلك إذا ارتأت ذلك، وهذا ما تخول لها المنظمة العالمية للتجارة حتى يتمكن الفلاح المغربي من تكوين نفسه وتجهيزه بالإمكانيات الضرورية وتأقلمه مع محطيه الخارجي.

كذلك يجب أن يحضى قانون الاستثمارات الفلاحية بوضع خاص ودعم خاص ومرونة خاصة تمتاز بها عن باقي قوانين الاستثمارات الأخرى.

كذلك يجب مراجعة نظام الخدمات والسلفات وتبسيط المساطر بالنسبة للصندوق الوطني للقرض الفلاحي، وليس في إثقال الفلاح بالمديونية وبالتالي يشكل عائقا في وجه التنمية الفلاحية.

كذلك يجب مراجعة نظام صندوق المقاصة حتى يكون في خدمة مستحقيه وليس في خدمة مستغليه باعتماد نظام آخر خاصة بدعم الفئات المحرومة والضعيفة لأن النظام المتبع حاليا يستفيد منه الميسور والضعيف على حد سواء، وهذا ما نعتبره حيفا في حق أموال الدولة والضرب على أيدي من سولت له نفسه احتكار السلع المدعومة.

السيد الوزير،

نؤكد على مراجعة وإصلاح وتفعيل قانون الغرف الفلاحية، حتى تكون بدورها عونا وسندا في ترشيد الفلاح، وتوعيته والدفاع عن مصالحه وإحداث مدارس للتكوين المهني الفلاحي بجانب هذه الغرف حتى تكتمل الرؤيا على المستوى النظري والتطبيقي.

كذلك يجب أن نعتني وندعم دور البحث الزراعي في بلادنا، لما له من أهمية قصوى على مستوى استنباط أنواع البذور والشتائل ذات التأقلم مع المناخ والمردودية العالية والمقاومة للأمراض، حيث يعتبر البحث العلمي سلاحا في أيدي الدول المتقدمة يجب على الدول الأخرى أن تملكه خاصة عندما يتعلق الأمر بالبحث الزراعي الذي هو مصدر قوتنا.

كما نسجل غياب الإعلان الرسمي المرئي والمسموع لعدم تخصيصه لحصص منتظمة على أمواج الإذاعة والتليفزيون ليساهم هو الآخر في تكوين وتوعية الفلاح المغربي مع العلم أن سكان العالم الفلاحي يشكلون نصف سكان المغرب، ولا ينعمون ولو بال القليل من الحصص تتعلق بأوضاعهم.

يجب كذلك أن نسعى إلى دعم وتنظيم الجمعيات المهنية والتعاونيات وتفعيلها لترقى بأعضائها إلى المستوى المطلوب، وكذلك الجمعيات والتعاونيات المهتمة بالتصدير لتكون في مستوى التعامل مع الأسواق الخارجية وخاصة منها دول الاتحاد الأوروبي، والذي يجب على حكومتنا أن تدافع على مصالح القطاع الصادرات من خلال المفاوضات التي تجريها وإبرام الاتفاقيات مع تلك الدول.

السيد الوزير المحترم،

نسجل البطء الحاصل ونؤكد على الإسراع في تثبيت الأراضي المسترجعة مع أصحابها المتعلقة بظهير 1974، مع ما يمكن هذا البطء من تأخير في استثمارها على أحسن وجه، ونطالب بإسراع مراجعة النظام المعمول به للمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي، أو حلها إن اقتضت المصلحة ذلك، حيث تمثل عبئا ثقيلا على ميزانية الدولة، وكذا بخوصصة الأراضي التابعة للدولة أو كراءها إلى من يستحقها من المختصين من طاقات حية من فلاحين وأطر فنية ومهندسين فلاحيين العاملين منهم أو العاطلين، مع العلم أن شركة الدولة التي تدير هذه الأراضي تسجل خسارات تلوى الخسارات حيث لم يحسم في هذا الأمر منذ سنين لأسباب سياسية نعتبرها قد تجاوزت.

كذلك بالنسبة لأراضي الجموع والكيش التي تستغل بشكل جماعي غير مؤطر، يجب أن يوجد حلا لهذه الأراضي الشاسعة من وطننا بتوزيعها وتمليكها لمستغليها وتأطيرهم حتى ينعموا كباقي المغاربة بقطعة من الأرض ويشعرون بالاستقرار وتساهم هذه العملية في عدم المدن ليبدأوا استغلالها على أحسن وجه، وتساهم هي الأخرى في تنمية اقتصاد بلادنا.

كذلك يجب أن لا ننسى قطاع الثروة الحيوانية الذي يعتبر المساهم الثاني على مستوى النمو الاقتصادي ببلادنا، من خلال المحافظة عليه والرفع من انتاجه ومردوديته، وذلك برفع الرسوم على المواد العلفية وتحسين المراعي وتكثيف المراقبة البيطرية، وتحسين النسل والسلالات المنتجة للحد من استيراد اللحوم وقطعان الأبقار الذي لا زال مستمرا منذ عقود دون الحصول على النتائج المتوخاة منه لتفعيل وتحسين قطاع الثروة الحيوانية.

السيد الوزير المحترم،

لا يفوتني أن أبرز مشكل الاستعمال العشوائي للمياه سواء منها السطحية والجوفية بدعم ترشيد هذه المادة الحيوية الاستراتيجية التي تعتبر سلاحنا في مواجهة النمو الديموغرافي الذي تعرفه بلادنا لضمان الغذاء لها.

أما فيما يخص قطاعات الغابات فقد تكلم عنه بعض الزملاء واستفاضوا فيه حيث نأكدوا على ما جاء في مداخلاتهم، تلكم هي العناصر السيد الوزير التي أردنا أن نبرزها باسم فريقنا الاستقلالي للوحدة والتعادلية لنساهم بدورها لإغناء المناقشة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

لربح رهانات الانفتاح على المحيط الخارجي والذي تتحكم فيه آليات قوية ومتداخلة ومترابطة وبالتالي مواجهة التطورات السريعة التي يعرفها القطاع الفلاحي في ظل العولمة والمنافسة الحادة والذي انخرط المغرب في مسلسلها يتطلب منا جميعا التعبئة الكاملة واليقظة للنهوض بقطاع فلاحي وإعطائه الأولوية القصوى من طرف الحكومة لأنه المجال الرئيسي الذي من خلاله نستطيع أن نواجه تحديات العولمة القادمة وبالتالي نحافظ على اقتصادنا وعلى تنميته، لنواجه به أيضا معضلة التشغيل التي تعاني منها بلادنا.

السيد الوزير،

لقد تتبعنا عرضكم وتقديمكم لميزانية وزارة الفلاحة والتنمية القروية التي بدت من خلال أرقامها غير طموحة وغير قادرة على الدفع بعزلة التنمية الفلاحية والقروية إلى ما يهدف إليه الجميع بما في ذلك الحكومة غير أن ما يجعلنا نطمئن على مستقبل هذه التنمية هي تلك الإرادة والعزيمة التي عبرتم عنها وعبر عنها قبل ذلك التصريح الحكومي، ومن خلال التصريح المشترك الموقع بين الحكومة وممثلي الفلاحين فيما يخص الالتزام والاهتمام في الآفاق المستقبلية.

إننا مهما حاولنا أن نختصر الكلام عن قطاع الفلاحة والتنمية القروية لن نفي بحق هذه القطاعات الأساسية التي عانت من عدم الاهتمام الكافي من طرف الحكومات السابقة لذا فتصريحكم السيد الوزير وتصريح السيد الوزير الأول من خلال التصريح الحكومي هو الذي سيجعلنا نصوت لفائدة هذه الميزانية متمنيين لكم ولأطر وزارتكم وللحكومة الموقرة كامل التوفيق والنجاح، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

* السيد رئيس الجلسة :

الكلمة للمستشار المحترم السيد امبارك السباعي.

* المستشار السيد امبارك السباعي :

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمين،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

يسعدني أن أتدخل ولأوضح موقع فريق الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الاجتماعية من مشروع الميزانية الفرعية للوزارة الفلاحية والتنمية القروية للصيد البحري لأركز تدخلي على القطاع الفلاحي.

السيد الرئيس،

لا يمكن لأحد أن ينكر الدور الهام والأساسي الذي يمثله القطاع الفلاحي في نسيجنا الاقتصادي عامة وفي تنمية العالم القروي خاصة، فبلادنا استمرت وتنامت بفضل ارتباط الفلاح المغربي بأرضه لذلك فالاعتناء بهذا الفلاح نعتبره في فريقنا من الواجبات الوطنية.

وعلى ذكر الأهميات الخاصة التي يكتسيها هذا القطاع فإننا في فريق الحركة الشعبية نسجل بكل أسف بل بابتهار كبير أن الاجراءات التي جاء بها مشروع قانون المالية للسنة المقبلة، وأن التدابير التي أعلن عنها السيد الوزير أمام لجنة الفلاحة، لم تخدم هذه في شيء

تنمية هذا القطاع، فبماذا تفسرون السيد الوزير؟ وبماذا تفسر حكومتكم التي تدعي التغيير؟ التخفيض الكبير الذي مس ميزانية وزارة الفلاحة، فهل بمثل هذه الميزانية ستمكون من فك العزلة عن العالم القروي؟ وبتكريم الفلاح المغربي؟ وهل ستمكون بمثل هذه الميزانية من تطبيق سياسة إرادية ومتجانسة لتمكين بلادنا من توفير شروط تحقيق الأمن الغذائي؟ مع التحكم في الإنتاج التدريجي لهذا القطاع؟ وهل ستمكون بمثل هذه الميزانية من بلورة استراتيجية التنمية القروية المندرجة للتنظيم بين الفوارق الاستراتيجية والاجتماعية بترشيد استغلال ثرواتنا الطبيعية والرفع من قيمة الموارد البشرية، وتحسين مستوى عيش السكان القرويين، لقد كنا ننتظر من السيد وزير الفلاحة أن يجيبنا على هذه الأسئلة التي طرحناها عليه داخل لجنة الفلاحة لكن للأسف لم نحصل على أي شيء، وكل ما يسعدنا ما سمعناه من أجوبة كانت عبارة على نظريات ومتمنيات لا تمت إلى واقع القطاع الفلاحي في أي شيء.

فالميزانية المرصدة من طرف الحكومة التغيير تؤكد فعلا أن هذه الحكومة لاتعرف من واقع هذا القطاع ومن واقع العالم القروي إلا الكلام، ونحن في فريقنا الحركة الشعبية نسجل مثل هذا الإجراء ونحمل الحكومة عواقبه لأنه لن يؤدي إلا لتكريس وتهميش وتحقير العالم القروي خاصة والمناطق البوري والمناطق القاحلة والجبلية عامة.

السيد الرئيس،

إن الإنتاج الفلاحي ما يزال ضعيفا إذا ما نظرنا إلى التحديات التي يجب على القطاع الفلاحي مواجهتها، بسبب نعرفه بالعولمة الاقتصادية التي تفرضها التنافسية في السوق العالمية، وكذلك تلبية حاجيات أزيد من 26 مليون مواطن مغربي في زمن ولت فيه المعلوميات التفضيلية التي كانت إلى وقت قريب تضمن لصادراتنا الفلاحية مكانة بارزة في الأسواق التقليدية والخاصة...

وللنهوض بهذا القطاع وجعله في مستوى هذه التحديات على الحكومة أن تتصدى للعراقيل الحقيقية التي يعاني منها نذكر منها على الخصوص ما يلي :

التقلبات المطرية الهامة التي تؤثر بشكل كبير على المنتوج الفلاحي مما يفرض ضرورة الزيادة من نسبة الأراضي المسقية فالسقي يبقى الوسيلة الناجعة لتأمين الإنتاج وبالتالي تشجيع وضمانة الفلاح في مجال الاستثمار.

ثقل الضرائب الغير المباشرة والتي تحد بشكل كبير على الآثار الإيجابية للضرائب المباشرة مع ارتفاع عوامل الإنتاج نذكر منها على الخصوص الرسوم التي تؤدي للمكتب الوطني للنقل والمكتب الوطني لاستغلال الموانئ وهي رسوم تؤثر على تكلفة النقل التي توجب المراجعة العاجلة :

ثقل المديونية على المنتجين وعلى الفلاحين الصغار، عملية التوضيب التي يقوم بها الصندوق الوطني للقرض الفلاحي لم تعطي النتائج المتوخاة منها.

صغر المساحات والضيعات الفلاحية وضعف الموارد المالية الناجمة عن تراجع الغلاف المالي المخصص للقطاع الفلاحي من ميزانية التجهيز للدولة من ناحية وفي ضعف مساهمات الصندوق للقرض الفلاحي والباقي ... في تنمية المشاريع الاستثمارية خاصة الفلاحين ومن ناحية ثانية.

ضعف ميدان التسويق الذي يتسم بقلة البنيات التحتية وقلة التنظيمات المهنية مما يعرض القطاع إلى سيطرة المضاربين.

وانطلاقا من هذا الواقع فإن الرهانات المطروحة على القطاع الفلاحي تفرض على نظرنا ضرورة العمل على ما يلي :

إعادة النظر في نظام تعرفه الطاقة لتسهيل عملية الاستفادة من التخفيضات وإعادة النظر في تصريف مياه السقي السدود.

إلغاء الرسوم على وسائل النقل البري من طرف المكتب الوطني للنقل ومكتب الموانئ والعمل على دعم وسائل النقل البري والبحري للمنتوجات الفلاحية.

معالجة إشكالية مديونية الفلاحين الفلاحية من خلال تكوين لجن محلية تسهر على دراسة الملفات بشكل يمكن من توسيع قاعدة الإستفادة من الإعفاءات ويأخذ بعين الإعتبار الوضعية الاجتماعية للفلاحين الصغار.

البحث عن صيغة ملائمة لتحويل الفلاحة إلى صناعة ومن منطلق قيمة الفلاح مهما كان مرتفعا فإنه يبقى ضعيفا ولكي يتحقق الربح الضروري والاستثمارية في الانتاج والمنافسة فلابد من الرجوع إلى التحويل والتصنيع.

ضرورة دعم البحث الزراعي والحد من ظاهرة تشتيت الأراضي وتعميم التحفيظ العقاري.

هذه بعض الاقتراحات العملية ونتمنى من حكومة التغيير أن تأخذها بعين الاعتبار لأنها نابعة من واقعنا الحقيقي لقطاعنا الفلاحي.

ونتأسف مرة أخرى لضعف الميزانية المرصدة هذا القطاع، ونتأسف للسيد الوزير الفلاحة الذي وجد نفسه يسوي ... هذه الميزانية في مأزق لا يحسد عليه رغم تصوراته الطموحة التي عبر عنها داخل اللجنة فاقد الشيء لا يعطيه.

وإجمالا نقول ميزانية الفلاحة دون طموحات وطموحات الشعب المغربي وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

الكلمة للمستشار المحترم السيد عبد العزيز اقريعة، المستشار المحترم السيد أحمد الجوهري، المستشار المحترم السيد محمد سعدون.

* المستشار السيد محمد سعدون :

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

أتشرف لمناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والتنمية القروية نيابة عن إخواني في الفريق الاشتراكي لمجلس المستشارين، وقبل التطرق لمناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والتنمية القروية يجب أن نذكر الحقائق الآتية :

أولا : سوء التسيير والتدبير الذي عرفه القطاع الفلاحي في عهد الحكومات السابقة مما جعله في وضعية متدهورة وخاصة العالم القروي.

ثانيا : إهمال العالم القروي وغياب منظور شامل من تنميته مما جعل العالم القروي يعيش وضعية متدهورة ساهمت في عامل الهجرة إلى المدن.

ثالثا : عدم التوازن بين الجهات، فجهات استفادت من إمكانيات الدولة في التجهيز، وجهات أهملت لم تستفذ شيئا، مما جعل الفرق واضح بين الجهات.

رابعا : التقصير في عامل التأطير والإرشاد الفلاحي، رغم تواجد عدة معاهد ومدارس للتكوين الفلاحي، مما جعل مجموعة من خريجي هذه المعاهد عاطلة ومعطلة عن العمل، بينما القطاع الفلاحي بإمكانه استيعاب عدد مهم من هذه الأطر وتطوير إنتاجنا الفلاحي.

خامسا : عدم التوازن بين كلفة الإنتاج والإنتاج، نظرا لارتفاع تكلفة الإنتاج ولذلك لابد للحكومة أن تعمل على ما يلي :

- التقليل في أثمان الطاقة من طاقة كهربائية وغزوال.

- التقليل من أثمان الأسمدة والبذور.

سادسا : عدم رباط وتوازن البنيات العقارية وأن تجاوب المساحات تتعقد الوضعية العقارية لكل من أراضي الدولة وأراضي الجموع إلى آخره...

السيد الوزير،

إنكم ورثتم حملا ثقيلا يحمل لكم السلبيات، ولذلك جاء التصريح الحكومي واضحا لمعارضتها... كما أن عرضكم جاء بالتوجهات العامة لسياسة الحكومة لنجاح سياسة فلاحية شاملة مهتمة لكل القطاعات، لأننا نشارككم في تطبيق السياسة التي ستعمل على التنمية القروية المعتمدة على التوجهات الخمس الآتية :

العمل على ضمان الأمن الغذائي.

تحسين دخل الفلاحين.

تأهيل القطاع الفلاحي بغية إدماجه في الإقتصاد الوطني.

إنعاش الأنشطة الاقتصادية غير الفلاحية بالوسط القروي مع توسيع التجهيزات التحتية.

تكريم الإنسان القروي لضمان حقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

كما نتفق معكم على ضرورة الاهتمام... القروية باتخاذ بعض المبادرات ذات الطابع التشريعي والجهوي لجعلها تقوم بدورها كإحدى ركائز من المجمتع المغربي.

كما نتفق معكم في ترشيد الموارد البشرية المائية والبحث عن الطرق الكفيلة بجعل إدارة الوزارة مؤهلة للقيام بمهامها الجديدة على أحسن وجه.

السيد الوزير،

إن وزارتكم تحملت عبئا ثقيلا أمام سكان العالم القروي، هذا العبء الذي يتمثل في التنمية القروية، ولذلك يجب تخصيص اعتمادات مهمة في المستقبل للنهوض بالعالم القروي الذي أهمل في غضون السياسات الحكومات السابقة، ولابد من تظافر الجهود بين كل الوزارات المعنية بالعالم القروي، التعليم، الصحة، التجهيز، الطاقة والمعادن.

السيد الوزير،

رغم تراجع ميزانيتكم بنسبة 10% عن السنة الماضية والذي عمل على تأجيل مجموعة من المشاريع إننا متيقنون بأن جهود الوزارة متمثلة بترشيد النفقات سيساعد في تحقيق ما نأمل منكم وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً، الكلمة للمستشار المحترم السيد محمد قرو.

* المستشار السيد محمد قرو :

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

في إطار مناقشة مشروع ميزانية الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري أتدخل باسم فريق التجديد والتقدم الديمقراطي.

سيدي الرئيس،

لا داعي للتأكيد على أهمية القطاع الفلاحي في بلد كالمغرب الذي يمثل فيه السكان القرويون أكثر من نصف ساكنته، وتمثل فيه الفلاحة أكثر من 18% من الناتج الداخلي الخام ومن الصادرات، ويتعدى معدل النمو الاقتصادي السنوي بشكل حاسم بوضعية الفلاحة ونتائج الفلاحة في الموسم الفلاحي، واليوم وبعد تنصيب حكومة التغيير تأكد أن إعطاء الأولوية للقطاع الفلاحي والتنمية القروية يحظى بإجماع داخل البلاد وهذا ما أكده التصريح الحكومي، إن أول ما يلفت انتباه المواطنين هو التسمية الجديدة لوزارة الفلاحة والتنمية القروية الذي يستشف منها عزم الحكومة على إعطاء العالم القروي ما يستحقه من عناية.

وإذا ما تجاوزنا مسألة التسمية وعدنا إلى منطوق التصريح الحكومي ذاته تبين لنا أن الحكومة عازمة ليس فقط على تقوية المرافق الاجتماعية والثقافية والتجهيزات الأساسية كما سبق الذكر، وإنما إلى تحسين تنافسية القطاع الفلاحي وتنويع الأنشطة بداخلها وتحقيق تنمية قروية مندمجة وشاملة.

لقد اتضح بأن استراتيجية الوزارة تهدف أساسا :

أولا : تحسين دخل الفلاحين.

ثانيا : العمل على ضمان الأمن الغذائي.

ثالثا : إنعاش الأنشطة الاقتصادية الفلاحية والغير الفلاحية.

رابعا : تأهيل القطاع الفلاحي بغية إدماجه في الاقتصاد الوطني والدولي.

وأخيرا : تكريم الانسان القروي عبر حقوقه الاجتماعية.

لكن تبين لنا من خلال فحص مشروع الميزانية بأن الإجراءات المزمع اتخاذها هذه السنة بعيدة كل البعد على تحقيق هذه الأهداف، إذ لاحظنا نقصا بنسبة 40% بالمقارنة مع ميزانية سنة 98/97 إذا ما أضفنا تسديد الديون فيما يخص ميزانية التجهيز.

كما تم تأجيل 14 مشروع منها 9 مشاريع تهم استثمارات فلاحية بأراضي البور والتي كان سيستفيد منها 25 ألف فلاح قروي.

ونذكر كذلك من بين المشاريع المؤجلة مشروع التنمية الفلاحية بجرادة، وبهذا اتضح بأن التنمية القروية قد نسيت هذه السنة وما ضمنته ميزانية التجهيز خصص للدراسات والتجهيز لفائدة الري الكبير.

لقد يؤسفنا بأن نلاحظ بأن التغيير هذه السنة جاء على حساب العالم القروي والنقص في ميزانية وزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري.

إذا كنا نتمن ونزكي التوجهات العامة والاختيارات الأساسية التي تم التعبير عنها صراحة أو ضمنيا في القانون المالي فإنه لا يسعنا إلا أن نؤكد للسيد الوزير وهو في بداية تجربته على رأس هذه الوزارة ما نراه وازعا لتدشين سياسة فلاحية جديدة مبنية على الواقع المعاش في المجال القروي المغربي :

أولا : نؤكد على أن فلاحتنا تشكو من ضعف الاعتمادات المخصصة لها بالنظر إلى الخصاص الكبير في تجهيز العالم القروي.

ثانيا : إن فلاحتنا مطالبة بتوفير الأمن الغذائي وتنمية الصادرات، وعم التنمية القروية الشاملة هدف أساسي يجب التأكيد عليه ويجب إعادة النظر في مفهومها وفلسفتها.

ثالثا : إن الاستثمارات العمومية وتدخلات الدولة تتميز بفرق كبير بين المناطق السقوية والمناطق البورية والجبلية والشبه الصحراوية، وإنه في إطار سياسة الري لابد من التحكم وترشيد الموارد المائية ووسائل السقي من سقي كبير ومتوسط وصغير الشيء الذي يتطلب حماية السدود من خلال الحفاظ على التربة وعلى مجاري الأنهار وأعالي السدود وإقامة تنسيق بين مجهودات وزارة الأشغال العمومية ووزارة الفلاحة كما يجب إقامة سياسة الجبل يكون من أهدافها التضامن بين أهل الجبال والقرى والمستفيدين من الماء.

كما نطالب معا بأن تعم الاستفادة من منح رقم الزبون وإبرام العقد إلى الفلاحين الذين تقل مساحة أرضهم على 5 هكتار والذين يمثلون أكثر من 60%، وبهذا يمكن تجاوز القوانين الجاري بها العمل منذ أزيد من 30 سنة.

وفيما يخص التمويل أكدنا دائما على أن الصندوق الوطني للقرض الفلاحي يتعامل بمنطق بنكي صرف غافل دوره كدعامة أساسية للتنمية الفلاحية وإن بلادنا تفتقر إلى التجهيزات الضرورية لتخزين المنتوج الفلاحي ومعالجته وتسويقه الشيء الذي ينعكس سلبا على المنتج في ظروف الوفرة وعلى المستهلك في ظروف الندرة.

وفيما يتصل بالتسويق نددنا دائما بسيطرة البسطاء على المنتوج الفلاحي بشكل يصبح معه ثمن بعض المنتوجات في السوق أضعاف مضاعفة لما يحصل عليه المنتج.

لذا يجب هيكلة القطاعات المنتجة في إطار العولمة من خلال ظروف فلاحية وجمعيات مهنية مع إعادة النظر في الصادرات وقد سبق لفريقنا أن تناول هذا المشكل، وأبدى أرائه سيما ما يخص مكتب التسويق والتصدير.

لكن مع الأسف لا زالت هذه المظاهر المنتقدة قائمة لحد الآن ونتمنى أن تجد حكومة التغيير الوسائل للقضاء عليها مستقبلا.

وفي إطار تكريم الإنسان القروي والعناية بظروف عيشه يجب الاهتمام بقطيع الماشية الذي يظل أهم مصدر للأموال وسد الحاجيات اليومية للقرويين، فالماشية تشكو بالأساس من نقص في مجال الكلأ سيما في فترة الجفاف السنوي والأمراض التي تنقص من مردوديته، إن مشكل تربية المواشي يطرح بحدة في المناطق الجافة وشبه الجافة والصحراوية، لذا يجب على الوزارة أن تولي أقصى الاهتمام بهذه المناطق.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

وفي الأخير لابد أن ننوه بالإيجابيات التي عبرت عنها الوزارة في بداية التغيير بما أكدته من استعداد للتحاور وحل المشاكل المعروضة عليها، وإننا لنتأسف كثيرا على كون هذا المشروع لم يخصص لهذه الوزارة أي منصب مالي لمواجهة الحاجيات الملحة في مجال التأطير في الوقت الذي يجد فيه خرجي مؤسسات التكوين الفلاحي مشكلا الإدماج في الحياة العملية.

وفي انتظار القانون المالي المقبل الذي ننتظر منه أن يكون أكثر استجابة لمتطلبات التنمية الفلاحية والتنمية القروية الشاملة، نؤكد لحكومة التناوب أننا من موقعنا كممكون أساسي للأغلبية البرلمانية ومن منطلق تضامننا الحكومي سنصوت بالإيجاب على الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة.

أما بالنسبة لقطاع المياه والغابات إنه يعتبر متنفس البلاد ومصدر العيش لأكثر من 40% من ساكنة الوطن ومؤشر للتوازن البيئي.

إن التصريح الحكومي قد سطر من بين الأولويات النهوض بالعالم القروي، الحفاظ وتنمية الثروات الطبيعية التشغيل.

بالفعل إن أكثر من 50% من ساكنة القرى يرتبط عيشها مباشرة بالغابة، وبحكم العلاقات الوطيدة المشكلة بين الإنسان وبيئته لا يمكن بتاتا تصور أي برنامج يهم الغابة بدون أن يدمج في الإطار العام للتنمية القروية، وبضعف البرامج التنموية للعالم القروي الذي ميز إلى حد الآن سياسة الحكومات السابقة لقد دقت الطبيعة جرس الخطر عدة مرات، وأذكركم على سبيل المثال كارثة أوكيمدن والحاجب وتازة إلخ... السبب الرئيسي في هذه الكوارث الطبيعية هو العراء المتزايد الذي تشهده جبالنا.

أما بالنسبة للتشغيل فقطاع الغابة يمثل مصدر الشغل لـ 114 ألف شخص منهم 20 ألف دائمين، ولذا يعتبر هذا القطاع قطاعا اجتماعيا بامتياز، وهذا الدور الاجتماعي سوف يتزايد ويستمر مع أهمية برامج التنمية والحفاظ على الثروات الغابوية، وبعد تعيين حكومة التناوب والتغيير وفق الإرادة الملكية السامية نود أن لا يبقى الكلام الجميل حبر على ورق بل نريد أن تلتزم الحكومة بتصريحها الذي نال ثقة صاحب الجلالة وثقة البرلمان.

إننا في فريق التجديد والتقدم والديمقراطي نساند الحكومة مساندة مبنية على اقتناع ببرامجها التغييرية والعملية.

السيد الرئيس،

لقد اتضح لنا في مشروع الميزانية الوزارة المكلفة بالمياه والغابات بأن أهمية هذه الميزانية لا ترقى إلى طموحات لا التصريح الحكومي ولا الدور الحيوي الذي يلعبه هذا القطاع، وهذا راجع أساسا إلى الطبيعة الانتقالية لهذه الميزانية وتستجيب منا الملاحظات التالية :

إن الميزانية التسييرية تفتقر إلى أشياء أساسية أهمها النقص في ميزانية المحروقات التي يجب أن تتماشى مع مستلزمات الأعمال اليومية والتهيئة للغابات.

ثانيا غياب التعويضات التي أمر بها صاحب الجلالة نصره الله عند استقباله لمجموعات من مهندسي المياه والغابات يوم 14 نونبر 1996.

لقد فشلت الوزارة المعنية بإدخال مشروع التعويضات في القانون المالي 97-98 كما تم تغييبه في مشروع هذه السنة،

إننا ملزمين جميعا لتوفير الظروف الاجتماعية والمهنية لهؤلاء الأعوان والتقنيون الذين يتحملون مسؤولية الحفاظ على الثروات الطبيعية ليل نهار، إنهم مثل جنودنا البواسل الذين يحافظون على وحدة ترابنا الوطنية.

إننا في فريق التجديد والتقدم الديمقراطي نناشد من هذه القبة حكومة التناوب والتغيير وكل الجهات المعنية بأن ترفع بعمال ومستخدمي وتقنيي هذه القطاع إلى المستوى المطلوب.

أما بالنسبة لميزانية الاستثمار فإننا نسجل نواقص عدة منها :

فيما يخص التشجير الذي هو عنصر تنمية القطاع وتجديده بشرط أن يكون تشجيرا يتماشى مع متطلبات التوازن الاجتماعي والاقتصادي والبيئي، ونعني أن يكون متنوعا أي أشجار غابوية وعلفية ومثمرة حسب حاجيات السكان والبيئة، فمشروع هذه السنة يحتوي على تشجير ماهو أقل من نسبة وثيرة الانقراض الغابوي.

فإننا إذا أردنا أن نساير السياسة الملكية للسدود والتي تهدف إلى بناء سد كل سنة يجب على الحكومة أن تظافر جميع الجهود ومنها تثبيت الأرض وحمايتها من الإنجراف لضمان فعاليات المنجزات الهيدروفلاحية واستلاماتها، لهذا يجب جعل برامج التهيئة وتنمية الأراضي الغابوية والفلاحية قضية وطنية لأجل نجاح سياسة السدود، وتنمية العالم القروي وتحسين ظروف عيش القرويين.

أما فيما يخص المعدات إن هناك عدة مراكز ومصالح الغابات التي تفتقر إلى وسائل النقل مما يعرقل عملية المراقبة والتهييء والحفاظ على الثروات، لهذا كان من اللازم توفير قسط كبير من الميزانية لهذا الغرض إننا نحث الحكومة أن تنظر إلى خصوصية هذا القطاع ومسايرة مستلزماته.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

إن كل قطاع له أهميته ويلعب دورا فعالا على الصعيد الوطني، لكن إذا ركزنا على الدور الحيوي والأهمية الاستراتيجية والوطنية لقطاع المياه والغابات فإن ذلك للدوافع الآتية :

أولاً : الاهتمامات الملكية التي أبداها وأعطى أوامره السامية بالنهوض بهذا القطاع في شتى المناسبات.

ثانياً : الارتباط المباشر بالسكان في أعالي وأسفل الأحواض المائية.

ثالثاً : الدور الهام الذي يلعبه في مجال استمرارية المنجزات الهيدروفلاحية وإنتاجية الأراضي.

رابعاً : الارتباط المباشر والمشروط بالتنمية القروية.

نظراً لكل هذا نطلب من حكومة صاحب الجلالة أن تعطي لهذا القطاع من خلال قانون الميزانيات ربما السنة المقبلة الأهمية المنوطة بها وتعمل على تطبيق الأوامر الملكية، والتي ترجمها التصريح الحكومي.

وفي انتظار السنة المقبلة نرجوا من الحكومة أن توفر أدنى الدعم للتسيير والتدبير اليومي لمتطلبات هذا القطاع، ولنتيح الفرصة لحكومة التناوب بأن تجتاز الفترة الانتقالية المفروضة عليها طبيعيا إننا في فريق التجديد والتقدم الديمقراطي نساند الحكومة ونصوت بالإعجاب على الميزانيات الفرعية لوزارة المياه والغابات آملين من الله أن يوفقنا إلى ما فيه خير الوطن والشعب المغربي، والسلام عليكم ورحمة الله.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للمستشار المحترم.

أعطي الكلمة للمستشار المحترم أحمد أبو الفراج.

* المستشار السيد أحمد أبو الفراج :

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني المستشارين المحترمين،

يشرفنا في فريق الجبهة الديموقراطية أن أتدخل في إطار مناقشة مجلسنا الموقر للمزانيات الفرعية برسم السنة المالية 99-98، لإثارة بعض الجوانب المتعلقة بقطاع الفلاحة.

إن حيوية هذا القطاع التي يظهر من خلال تشغيله لحوالي نصف السكان النشيطين بالمغرب، ما يترجمها مساهمته في الناتج الوطني الخام، والتي لا تتعدى الخمس بل وتنحصر ما بين 12 و17%، كما أن هذه الانتاجية لا زالت رهينة الظروف المناخية، رغم تطور حجم المساحات المسقية نتيجة سياسة بناء السدود لتعبئة المياه السطحية، التي دعا إليها جلالة الملك نصره الله، والتي أسفرت عن سقي حوالي مليون هكتار، ومعلوم أن القطاع الفلاحي يثقل كاهل الدولة بالديون المخصصة لتمويل العقود التي أبرمتها المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي، في إطار إنجاز البرنامج الوطني للري، وهو ما يجعل الوزارة الآن ملزمة بتخصيص غلاف مالي مهم لتسديد الديون المستحقة.

ففي الماضي كانت النتائج المحصلة عليها في مناطق نفوذ المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي تقاس بهدير أمطار السوائل التي تتم تسجيلها وعدد الهكتارات التي تم تجهيزها دون مراعاة ما تحقق في ميدان الانتاج الفلاحي، والذي من أجله تم بناء السدود وتشييد السواقي وتجهيز الأراضي.

كان يبدو بدهيا أن يرتفع الانتاج كلما تحولت الفلاحة من الوضعية البورية إلى الوضعية السقوية، وهذا صحيح إلى حد ما لكنه غير كافي في الوضع الاقتصادي الحالي المتميز بندرة مصادر التمويل، وهذا يتطلب منا الحرص على ضمان المردودية القصوى لكل درهم، يتم استثماره في ميدان من الميادين، وعلى هذا الأساس يجب أن يتم تقويم الانتاج الفلاحي في المناطق السقوية للتحقق من مدى تناسبية النتائج المحصلة عليها، مع مجهود الاستثمار المنجز نتيجة تضحيات الشعب المغربي برمته، لذلك فإن هذه المنهجية يجب أن تعمم لتقويم جدوى كل المشاريع التي تستثمر فيها الدولة، ويمكن أن نتسائل لماذا تخلت الدولة عن مشاريع التنمية المندمجة لتحل محل المشاريع التنمية في المناطق البورية؟ هل يتعلق الأمر بمجرد تغيير التسميات؟ أم هناك تغيير في المنهج والأهداف؟ أم أن الأمر يتعدى ذلك ليطال الجدوى الاقتصادية؟ هل تم استخراج خلاصات من المشاريع المندمجة؟ وهل حققت هذه المشاريع النتيجة المرجوة في المناطق التي أنجزت بها؟

إن التجارب الحالية في ميدان مشاريع التنمية المناطق البورية، توحي بأن الأمر يتعلق بإعادة إنتاج أساليب المشاريع المندمجة، إنها تشديد على كونها تتم بمساهمة المعنيين بالأمر وفي مجال التسويق فإن الاعتقاد بكون المنتوجات المغربية تتمتع بوضعية تقديرية من حيث تكاليف الإنتاج غير سليم، بحيث يلاحظ في الأسواق الدولية بأنها تعاني من المنافسة القوية، وتواجه صعوبات كبرى في التسويق بالرغم من ما تحقق على مستوى قطاعات حيوية كالبواكر، والموجهة كلها إلى الأسواق الأوربية الشيء الذي يجعلها هي الأخرى تخضع لتقلبات نظام الحماية داخل الاتحاد الأوربي، فيلاحظ في مجال تربية المواشي أن التقنيات والأساليب المتبعة موروثة وتقليدية وأن التأطير الصحي البيطري لا يغطي كل القطاع الحيواني في بلادنا، هذا إضافة إلى معاناة الفلاح أمام غلاء الأعلاف والأدوية البيطرية وتوالي سنوات الجفاف.

وتجدر بنا الإشارة في هذا الإطار إلى علاقة معامل السكر مع الفلاحين، إذ تقوم بتزويد الفلاحين بـ 61 كيلو غرام من ... الشمندر عن كل طن، ... وهي نسبة ضئيلة جدا، في حين يوزع الباقي على أشخاص لا علاقة لهم بالميدان الفلاحي عن طريق موسم ممتاز، ومتبقة من... تباع بأثمنة مرتفعة، لذا نطالب بالحد من هذه الخروقات حتى تحفظ حقوق الفلاحين، وينالون كل ما يستحقونه من حساب ... وكذا الرفع من قيمته.

السيد الرئيس،

إخواني المستشارين،

هذه هي حالة القطاع الفلاحي ببلادنا، وهي كما ترون لا تدعوا إلى الارتياح لهذا، فأملنا الكبير في حكومة التناوب في إصلاح السياسة الفلاحية في شموليتها، وبالخصوص سياسة مشاريع تنمية المناطق البورية، إن على حكومة التغيير يجب أن تنصب في نظرها على العناية والتشجيع الميدانية والبحث العلمي دون تهميش الزراعة والتقنيات السائدة في المناطق المهمشة من طرف الظروف المناخية.

كما أنها مطالبة بإيلاء سياسة الماء أهمية قصوى، وذلك بتوجيه العناية للاقتصاد في استعمال الماء وضمان مردوديته، وهذا يتطلب التخلي عن التقنيات القديمة التي ينتج عنها تبدير الماء بل واستعماله بطريقة تضر بالانتاج وبديمومته، ويجب أن تسهر حكومة التغيير على إخضاعه لجميع الاستثمارات الفلاحية للدراسة المعمقة والجدية، ولن يتأتى ذلك بتجنيد الأطر وإشراكها في أوراش الدراسات الميدانية، وفي أوراش الإنجازات، وإخراجها من وضعية الخمول الإداري إلى وضعية النشاط الانتاجي.

إن الحكومة مطالبة بفرض المراقبة الصارمة على مؤسسات التابعة للوزارة، مطالبة بتأطير النوعي لصغار الفلاحين الذين لا زالوا على هامش البرامج التي نسطرها والذين يعانون الأمرين من جراء تراكم الديون وتوالي سنوات الجفاف، إن الحكومة مطالبة بإشراك فعلي للفلاحين عن طريق ممثليهم في سن أي سياسة فلاحية.

وفي هذا الإطار نسجل بارتياح الشروع في تنفيذ التوصيات المنبثقة عن التصريح المشترك الذي تم إبرامه بين الحكومة وممثلي الفلاحين بالقنيطرة بتاريخ 15 ماي 1997، ونأمل أن يتم التنفيذ باقي التوصيات في أقرب الآجال.

إن الأهداف التي يجب أن تتوخاه السياسة الفلاحية لحكومة التناوب لابد وأن تمر عبر تحسين مستوى عيش سكان العالم القروي والنهوض بهذا العالم تماشيا مع الاهتمام الذي توليه الحكومة له، إن المغرب مقبل على عهد حرية التسويق والظروف الجديدة المركبة على اتفاقية الگاط، وهو ما يجعل الفلاحة ببلادنا ملزمة بتحقيق الأمن الغذائي، وذلك بتبني سياسة استهلاكية مع مواصلة تجشيع الصادرات الفلاحية، ومراعاة الظروف التي أشرنا إليها هذا مع سن سياسة تنويع المنتوجات واحترام المقتضيات وشروط الجودة والتنافسية.

السيد الرئيس،

أيها السيدة والسيدات،

إن الحديث عن هذا القطاع الفلاحي يستدعي التطرق إلى جوانب أخرى، لكن وحفاظا على الحيز الزمني المتاح لنا، هذه هي الملاحظات التي ارتأينا في فريق جبهة القوى الديمقراطية إثارتها مساهمة منا في بلورة نقاش يهدف إلى الرقي بهذا القطاع إلى المستوى الذي يضمن كرامة الفلاح المغربي، ويحقق الازدهار والنماء الذي نبتغيه لبلادنا، لكن هذه الملاحظات لا تمنعنا من التعامل الايجابي مع مشروع ميزانيات هذا القطاع، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

* السيد رئيس الجلسة :

الكلمة للمستشار المحترم السيد اعمار الزمايلي، المستشار المحترم السيد سيمون ليفي.

* المستشار السيد سيمون ليفي :

بسم الله الرحمان الرحيم،

سيدي الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

التدخل ديالي اليوم كيتعلق بالمقاولة الوطنية المنظمة والجو الغير العادي اللي عايشة فيه، وكنطلب السيد الرئيس والحضور الكريم اسمحوا لي على العربية الفصحى لي ناقصة عندي وشكراً.

السيد الوزير المحترم،

المقاولة الوطنية حاضرة من الاستقلال هذه 42 سنة في بناء البلاد، هي لي بنات الأولوف ديال الكيلومترات ديال الطرقان والقناطر، الأولوف ديال الكيلومترات ديال الخطوط الكهربائية، الأولوف ديال الدوائر لي وصلات ليهم الكهرباء وضواتهم، مليون ديال الهكتار الفلاحي لي سقات، بنات العمارات المطارات السبيطارات المرسات والمدارس، فكلمة وحدة السيد الوزير المقاومة الوطنية، جابت الاستقلال للمغرب، والمقاولات الوطنية جهزات المغرب كلوا وبناتوا مع جنب الحكومات بلا معاونة ولا حماية اليوم سيدنا نصره الله كيطلب منا باش نخدموا 25 ألف من حاملي الشهادات فالعام، والمقاولات الوطنية واجب تشارك في هذا العملية باش تلبي النداء ديال صاحب الجلالة حفظه الله لأنه هي لي غادي تكلف بأكبر عدد ولي هذا المقاولة الوطنية المنظمة كتحمل الحكومة المسؤولية باش تصيب الحل للمشاكل المالية ديال المقاولات، كما تعلمون السيد الوزير المحترم المقاولة الوطنية عليها واحد الحمل كبير وكثير ديال السوائر، البنك لي كاتسلف بالفوائد ديال 12% وزيد عليها الطاكس هي 15%، La C.N.S.S 18% الفوائد تصل إليها 3% فالشهر الأول و1% في كل شهر هي 15% الضرائب والفوائد تدخل عليها حتى هي 15%، (Les Fournisseurs) موالين السلعة لي خصهم يتخلصوا على 60 أو 90 يوم حتى هما رجعوا يحسبوا فوائد التأخير بحالهم بحال البانكات، وهذا الشيء السباب ديالوا تعطيل ديال الخلاص ديال الإدارة والمكاتب ديالها.

السيد الوزير المحترم،

واش هذا المقاولة الوطنية قادرة لجميع هذا المصاريف فالوقت لي الرباح في الصفقات العمومية ما كايتعدى 3% إلى 10%، وما يتخلص على 6 شهور 8 شهور أو عام أو كثر، والمقاولة الوطنية لي كاتخلص الطرف الكبير ديال الضرائب، أو هي أكبر مساهم في الصندوق الدولة، واجب بكل عدالة والديمقراطية حتى هي تحسب الفوائد على تعطيل ديال الخلاص (Les Interts Moratoires) باش الآجالات إيتحترامو لا من جهة الدولة ولا من جهة المكاتب ديالها، وهذه السيد الوزير المحترم خاصها ضروري اتدخل في القانون المالي.

السيد الوزير المحترم،

المقاولة الوطنية كاتشكي من المنافسة الغير الشريفة لي مسؤولية في جميع المشاكل ديال اليوم والدولة مشاركة فيها من جهة القطاع الغير المنظم (Secteurs Informelles) لي ما عليه مسؤولية وكايقدر يطيح الثمانات بحال الطاشرونات الصغار ومع المقاولة الصغيرة ديال 10 و20 عامل اللي حتى هي كاتشارك فالصفقات العمومية وما عليهاش نفس الحمل اللي على المقاولة الكبرى اللي عندها 800 و1000 خدام وأكثر، وهذا الشيء لأنه خلطنا ما بين المقاولات الكبار والصغار بلا تصنيف وتسقيف (Sans Séléction Ni Plafonnement) ومن الجهة الأخرى جات لينا المقاولات الأجنبية، اللي حلينا ليها البيبات بلا شروط وبلا قانون وفصلنا لها الصفقات العمومية على قياسها، المقاولة الوطنية قابلة، المقاولات الأجنبية ولكن فالخدمة ديما لي ما نعرفوش ليها ولا فشي تكنولوجيا جديدة، ولا في شي مشاريع لي يجيبوا التمويل ديالها 3% أو لا 4% على 20 أولا 30 عام فالمصلحة العامة، ماشي فالخدمة لي عندنا الاختصاص فيها ونلحوا الصفقات ديال 30 أو 40 مليار أو كثر، وحنا كا نعرفوا بلي المقاولات الوطنية ما قادراش ماليا وحتى بانكة ما يمكن ليها تمولها باش تشارك في هذه الصفقات.

سيدي الوزير،

هذا المقاولات الأجنبية لي كانشجعوا بهذا الصفقات الكبيرة راه مساعدها الحكومات ديالها بالمعاونة على تصديرها للخارج (L'aide à l'Expatriation) والبنكات ديالها بالسلف رخيص 3% أو قل، أما ليفورنيسور ديالها فالخارج لي هما ليفورنيسور حتى ديال المقاولات الوطنية، كيطحوا ليها الثمانات باش يعطيوها الفرصة تربح فالمنافسة، فالوقت لي المقاولة الوطنية مع المسطرة الإدارية (Les Procets d'Administratifs) ولي طويلة والخلاص لي ديما معطل، والثمانات لي ديما طايحين، والدولة والمكاتب ديالها خصهم يحترامو الأسبقية لي منصوص عليها فاتفاقيات الأفضلية De GAT 1994 فمراكش، ويقصموا الصفقات العمومية الكبرى باش تخدم عدد المقاولات الوطنية في عوض وحدة أجنبية، وزايدون المقاولات الأجنبية تتحط فالشروط ديالها فالصفقات مع الدولة باش يتخرج 15% و20% ديال الفضل فالخارج، والدولة ما بقاتش كا تلزم عليهم إيتشاركوا مع المقاولات الوطنية فالصفقات العمومية، وهذه السيد الوزير تعدات المنافسة الغير الشريفة.

السيد الوزير المحترم،

المقاولات الوطنية المنظمة هي الضمانة ديال استقلال العمل وهي لي خصها توصل المغرب للمنافسة العالمية، لي هذا المقاولات الوطنية كاتساعل علاش الحكومة ما تعطيش التعليمات ديالها باش الصفقات الكبيرة ديال الدولة والمكاتب ديالها لي عندنا الاختصاص فيها يكونوا (Des Marchés Cadrés) صفقات متبثة فحال العالم كلوا مدروسين فالمستوى ديال المقاولات الوطنية بالثمانات مناسبة وميزانية موجودة وآجالات محدودة.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

الأخوات والإخوان المستشارين المحترمين،

راه في صالح الدولة إدارات ومكاتب باش تكون المقاولات الوطنية بصحة سليمة، ولهذا أولا الحكومة واجب عليها تسهل المسطرات الإدارية باش المقاولات الوطنية يتخلص فالوقت، أو كا تخلص من جهتها الضرائب و La C.N.S.S، أو Les Fournisseurs، أو كل لي هو معلق بها فوقتوا أو نقصوا عدد ديال الملفات من المحاكم، لأنه هذا الجو الغير العادي قتلنا به عدد المقاولات الوطنية الكبيرة، لي ما بقاش يقدروا يشاركوا في الصفقات العمومية، وكايخرجوا عدد الخدامة على قبل الثمانات طايحين، والقروض غاليين والصوائر كثار واللجنة ديال التحقيق قادرة تخبر الحكومة بالحالة المزرية لي عايشين فيها المقاولات والمعامل لي واقفين والممولين والمستوردين لي كلهم متعلقين بالمقاولات الوطنية.

ثانيا : الحكومة كتطلب من المقاولات الوطنية باش يتنظم واجب عليها من جهتها تحميها وتگبل ليها إدارة منظمة حتى هي باش استغلوا الخدمة الكثيرة لي عندنا اليوم خصوصا الكهرباء والبني لي هما المحرك ديال الحرافي كلهم ونوجدوا المقاولات الوطنية في ظروف حسنة باش تقدر تمثل المغرب فالخارج إن شاء الله، وعلى هذا القبل الحكومة خاصها تجتامع مع الممثلين ديال المقاولات فحال La C.G.E.M، La Fédération Nationale des Batiments Travaux Publiques، La S.M.E.L.E.K، La F.I.M.E.L.I.K، لي هما الرابطات ديال كل حرفة ودرس معاهم جميع الشروط فواحد القانون الداخلي بينهم وبين الدولة والمكاتب ديالها باش نرتاحوا للمستقبل ونضمونوا للعمال الخلاص ديالهم فوقتوا والمعيشة الكريمة ليهم والأسر ديالهم وهذه هي الديمقراطية الحسنية الدستورية لي بغا سيدنا حفظه الله، لهذا سيدي الوزير المحترم ما يمكنش لفريق الاتحاد الدستوري باش يصوت على هذا الميزانية المالية لأنها ما كتشجع المقاولة الوطنية، وسمحوا لي السيد الوزير المحترم وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

الكلمة للمستشار المحترم السيد كبور الماسي.

* المستشار السيد كبور الماسي :

بسم الله الرحمان الرحيم

شكراً السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

فيما يخص تعديل المناقشة ديال الميزانية الفرعية للفلاحة، كاناول الكلمة باسم الفرق ديال الديمقراطية للعمل فيما يخص نهضر على الفلاحة ما خافي على حتى شي واحد السيد الوزير بأن الفلاحة هي العالم القروي البداية ديالها هو التركيز وكلوا على الفلاحة والأساس الأول هو الفلاحة، لكن لي كانشوف هو عدد الحوايج السيد الوزير لي هما ناقشناهم في اللجان والجواب ماشي هو هذاك ماشي مقنع بالنسبة لينا، لأنه السيد الوزير الفلاوات متاع المازوط عدد المرات لحد الآن باقين هما هما، ما كاينش باش غادي نعالجوا هذا الشي لي هو

ديال الفلاحة والدول لي هي منافسة ديالنا، باقي نفس المشكل ديال الأثمنة لي هي ديال المازوط ما كاين حتى شي جواب عليه، وكذلك ديال الضو باقي الضو الأثمنة ثلاثة الطرائف لي هما كاينين لي ما يكدش يعاني الفلاح، نزيدو الأسمدة نفس المشكل لي باقي فيها السيد الوزير، جميع الأنواع ديالها لا البذور السيد الوزير، كلهم هاذوا كايعانوا الفلاح باش نعانوا الناس لي هما حدانا هنا وباش غادي ننافسوا الدول لي هي الأجنبية ديالنا، بخصوص لي هو حتى من الميزانية تقريبا طايحة السيد الوزير بـ 40% لي خصنا هذا العام لخص باش تزاد 40% ... شي نطيحوا 40%، كيغادي نديروا باش هذا الفلاح يعالج ... السيد الوزير بأنه الفلاحة واحد العدد لي هما فالمدينة و... لأن مثلا كايجبدوا 80 مترو 100 مترو صبحوا اليوم السيد الوزير من 200 ميترو وكاين البلايص لي ما كايلقاو فيهم حتى الماء، لكيفاش بغينا نعالجوا هذا المسايل هذه ولي خصنا نشجعوا الفلاح بناحية الإعانات وبناحية واحد العدد ديال الحوايج لي باش نشجعوا الفلاح باش الفلاح يصبر ويزيد يعمل ... ما يمكناش نگولوا السيد الوزير التشغيل، وما غادي يكون لا تجارة ولا صناعة الأساس الأول هو الفلاحة السيد الوزير، ولي نطلبوا السيد الوزير واحتراماتي الله يجازيكم بخير باش تحاولوا تعاودوا النظر فهذا الشي ديال الفلاحة، راه هو كل شي إلى ما كانت الفلاحة راه ما عندنا ما نديروا حتى شي حاجة أنا لي كايبان ليا السيد الوزير... الكشف ديال الجبال الثقة فالبلاد ديالنا الحمد لله راك زرت المناطق كلها ما عندنا ما نگولوا عملت واحد المجهودات لي تبارك الله فواحد الوقت لي هي ضيقة وجبت كلهم النتائج ديال الأقاليم الحمد لله عند الإحصائيات ديالها كاملة، وكانشكرك على واحد داكشي ديال العلف لي هو سهرت به لي زعما عملت واحد المجهود كبير لي نقدت به الموقف ديال جميع الأقاليم لي هو ريتما تطيح الشتاء الحمد لله هاهي قريبة إن شاء الله الرحمان الرحيم إلى جابها سيدي ربي هذا مجهود كبير كانشكرك عليه، إلى لي كاندكر السيد الوزير هو كاين بعد الأقاليم بقات هذه خرجت في 16 ألف ديال العلف و500 طن وفي إقليمي ما يخفى عليك شاي أنا ما كنهضر شاي على قبيلتي أنا كانهضر على جميع الأقاليم كاين أقاليم بزاف ولكن ما عنديش عليهم معلومات ولكن بالخصوص عندي إقليم تارودانت لي عندي عليه في ما كيمثل 80% ديال البور ديال الجبل السيد الوزير، هو حقيقة كايمثل 20% ديال الفلاحة حتى 30% ولكن نسينا السيد الوزير الناس لي عندهم المعز فالجبل أو الوطى أو عندهم الغنم وعندهم البقر بقاو ما خادوا والوا واحد العدد ديال الجماعات 90 جماعة 87 جماعة كاينة في إقليم تارودانت أكبر إقليم السيد الوزير هو إقليم تارودانت وكلها في الوطى والجبل غير البورية حقيقة كاينة 20%.

السيد الوزير ديال الفلاحة جنب الشانطي، حقيقة حتى حنا كانديروا خطأ الوقت لي كا يجي ... كاندوزوه نعام السيد الوزير إلا لدوك لبلايص لي فيهم الليمون أو فيهم الوزينات أو فيهم عدد وكايشفوا واحد النظرة ماعندنا ما نگولوا فيها الخطأ ما شي ديال السيد الوزير، ديالنا حنا لأن ما كانطلعوش للجبل باش يشوف أش ناهية المنطقة واش لي عايش الفلاح الصغير العالم القروي ولي هو خاصنا نفكروا فيه حنا ياله نشوفوا ديالنا لي هو عدنا الفوارم ديال الشانطي وفيهم الڤيلات وفيهم الديور ديال 5% فالمغرب يعني ديال 5% فالإقليم، ولكن نسينا 95% ديال العالم القروي لي زغبي عندوا 4 نعجات ما لگا ليها لا طريق لا دوا لا هادي لا علف ما كاين ما يديري مسكين والوا، كايشفو حتى يعيا ويگول اللهم إن هذا.. الله غالب.

فلهذا خاصنا نشوفوا فيه لأن والوا أش كاين هنا ما خصناش ... ولكن ما كرهناش إلى جات الضرورة ... عندنا گرسيف خادت 1500 طن عندنا بولمان خادت 3000 طن، خنيفرة خادت تقريبا 4000 طن، السيد الوزير كاينة شيشاوة تاهي خادت 2500 طن، باقا 5500 طن ما توزعاتش أي اللي كانطلب من السيد الوزير هو خصك الله يجازيكم بخير عطيوها لإقليم تارودانت، راه إقليم تارودانت راه خصكم تمشيوا تزوروه وتشوفوا الجبال لي فيه نطلعوا مثلا لتمالوكت نطلعوا لمنيزلا نطلعوا لإيدا ومومن نطلعوا لإزرم نطلعوا لولاد برحيل أولوز إلى جين نحسب ليك هاذوك الجماعات كثار، لكن السادة المستشارن شاروا ليهم قبل، أكبر جماعات هي إقليم تارودانت السيد الوزير، ولكن هذه علاش تناست السيد الوزير لنطلب منك السيد الوزير الله يجازيك بخير نعرفك عملي وحنا حتى نكونوا معاك عمليين وبغينا باش نتعاونوا معاك السيد الوزير ماشي نتوما درتوها كقصد أولا شي حاجة حقيقة داكشي لي شفتي فالشانطي بخير يبان لك الفوارم فيهم الربيع.

ما كاين مشكل هذا من حقك بلاش ما تشوف الجردة وتشوف الشانطي، هذا الخطأ ديالنا السيد الوزير، ولكن من فضلك تعاود فيه النظر الله يجازيك بخير هذه بالنسبة للكشف ديال الجبل راه ماعندهم لا طريق ولا منين يطلعوا شي حاجة أو لا والوا ولي كانطلب منك هو السيد الوزير تعطوهم ترونسبور ديالهم حيت موالفين واحد الصنعة تعلمناها من الأول من الحكومة السابقة، ولفنا ال... الترنسبور ولفناه فالفلاحة ولفناه في جميع ما كانت السيد الوزير، زعما شي حاجة والحمد لله عطات نتيجة ونتيجة مهمة هي باش تشجع الفلاح وناض كا يسهر بالليل وبالنهار وخا هو تشجع حقيقة هو تشجع غير للبلاد وكلشي إما هو ديما ما شاء الله هو مسكين ديما ناعس راه يحلم، بأنه راه خدام إما زعما نگولوا إربح شي حاجة ولا شي حاجة ما يربح

والوا، لي ربح هو تمارة وإلى گاع روج شي حاجة وشاط ليه شي حاجة كا.. الفيرما نيت آش كا يدير بهذا الفيرما كا يشغل بها شكون لي كايشغل كايشغل المواطن ديالنا نحمدوا سيدي ربي إلى لگينا لي يخدم ويشجعنا ويشغل لينا بزاف الحوايج لي شغل، لأنه الحمد لله كاتعرف العالم القروي كلشي مبني على التشغيل ومن بعد ما يدير هذا المسائل كلها كايكون عندنا الرواج كايخدم الصناعة كايخدم التجار كايخدم التشغيل جميع الحوايج راه مركزين على الفلاحة، وهذا السيد الوزير أنا بعد ماشي مقنع أنا راه بعد كون لگيت نزيدها 40% للفلاحة.

ما شي زعم كفلاح هادشي لي كانخرجوا لك السيد الوزير أنا فلاح باش نكونوا واعيين ونكون متيقنين زعما تعرفها، وهادشي مخرجوا من الفلاحة وعندي التجربة السيد الوزير فالفلاحة، وكانشوف الحاجة لي بغات تكفينا غدا كا نگولها اليوم السيد الوزير، باش ما تبقاش حنا على عاتقنا، حنا نبلغوها ليك ونتا تصرف كيما عندك هذا شغلك الله يجازيك بخير فالحقيقة حنا خصنا غير نبلغوا لأنه إلى درنا شي حاجة درناها لكلشي لأن كانشوف 20% يال الفلاحة ديال الفيرمات...

فالمنطقة ديال إقليم تارودانت، ولا بغيتي نعطيك الأسماء ديالهم السيد الوزير نعطيهم ليك راه عندي مستاعد نحطه بالأصل، لا لي يبس من حالة الماء لا لي يبس من حالة الكريديات عندهم مديونيات لي هما قاصحين عليهم واشنوا هما المديونيات السيد الوزير فالحقيقة لي خلاهم يبيعوها هو المديونية ديال العقار القرض الفلاحي، القرض الفلاحي ما دار لينا والوا زعما ما غاديش نعيبوه لي هو راجل زاد وكمل ليه رزقوا الناس لي هما خدمت خادوا الناس كريديات وخدموا والله يجازيه بخير وكانفتاخروا به بأن وقت وكانشجعوه والواحد لي هذا زعما لي بغا يخدم بخير، ولكن كاين بعض الحالات السيد الوزيز نظرا للأسواق لي طاحين نظرا لهذه نظرا لهذه، لي كانطلب من السيد الوزير تعاودوا النظر فواحد الظهير ديال 1935 كايعطي واحد العدد ديال المتابعات ديال 2%.

السيد الوزير،

كاينة ثانيا يعني عندنا إنذار كايعطي فيه 3% هاهي صبحات 5% هذه في مدة 2% مدة 60 يوم، و3% مدة 20 يوم السيد الوزير هذه من حقهم هذه كاينة فالكونطرا وكاينة فكولشي ولي كانطلبوه من هذا الإعفاء هو التغيير ديال داك الظهير السيد الوزير إلى جات على خاطركم، عندنا هنا نهار الحد الحجز كا يلحگوا في 90 يوم 3 شهر كايصبح 11% ديال القرض الفلاحي، هذا 11% ورافد هو الكريدي بـ 11% السيد الوزير كاتصبح الكريدي عندو بـ 22%، كيفادي مازال ... هذا الفلاح، وكيفاش مازال غادي يشغل لينا وكيفاش السيد الوزير غادي يدير لينا مزال شي حاجة راه هنا حسكتاه گاع ما خلص 11% السيد الوزير غادي يخلص 22% في حالة فاش لحگ الحجز هو الحجز .... السيد الوزير كايلحگوا في 3 أشهر، وما خصناش هذه الله يجازيكم بخير تعاودوا فيها النظر إلى يمكن لينا باش تعفيو منها الفلاحة راه مدى بنا الفلاح حتى إلى ما خلص فالوقت ديالوا غاتولي ليه الروح راه يمكن ليه إزيد السيد الوزير، غادي يخلص لي كانطلب منو هو الله يجازيكم بخير تعطيوهم ديك الطريفة الخضراء الفلاحة عندنا حنا بحال بحال، أنا فالنظر ديالي بحال الكبير بحال الصغير علاش واحد النوع عندوا ... وواحد النوع فالفلاحة عندو السيد الوزير 11% وإلى زدناها 11% ديال هذاك كاتصبح 22% بلا واحد كايتخلص فالأول قبل تشد الكونترادات 1% تقريبا كاتصبح الكريدي بـ 23% راها السيد الوزير ما غاديش يقبلوها الفلاحة، أنا نطلب من السيد الوزير نعرفك عملي وكانعرفك كتدافع الحمد لله وما شي بالجميل ولا بشي حاجة بزز مني نگولها لأنه كا تستاهل كل خير، ولكن هادوا لابد تعاودوا باش تشوفهم لينا الله يجازيك بخير السيد الوزير هذه من جهة القرض الفلاحي، لابد تعاملنا لينا بهذه الطريفة الخضراء.

والسيد الوزير إلى يمكن لينا دبا بحال هادوك الناس كاينين بعض الفلاحة لي كايقدموا الطلبات ديالهم هنا للقرض الفلاحي، حقيقة ... معفية من 20 مليون للتحت كايخلص إلا الفوائد إيحيدوا ليه الفوائد وجامع ... كايخلص راس المال ولكن كاين لي دار التقسيم ديال ديك الجدولة وشارك فيها، وخصهم الله يجازيكم بخير باش تاهما نفس المشكل يستافدوا من هذا العملية هذه، ولي نطلبوا السيد الوزير حتى من الفلاحة الكبار شكون لي بغا يخلص يعني الأصل دابا يخلص الأصل بحالوا بحال الفلاحة الآخرين باش نكونوا حنا قانون واحد عندنا، ماشي هذا عندوا مأهل وهذا ما عندوش منين خصو يكون واحد راه الكبير عاد قوي، من الصغير الحمد لله، راه هو لي كا يشغل لينا هو لي كا يدير لينا يعني خاصنا بجوج نكونوا فطريفة واحدة ونكونوا مشاركين فحاجة وحدة هذه على ما يظهر لي بالنسبة للقرض الفلاحي السيد الوزير.

بالنسبة السيد الوزير غادي نهضر ليك الله يجازيكم بخير على الإعانات عدد المرات قلتنا في اللجن داك اسميتوا مازال ما شفنا شاي شي حاجة لي هي تكون المسامحة الله يجازيكم بخير إلى بغيتوا باش يزيد القطاع الفلاحي كيما گلنا للگدام نردوا الإعانات كيما گلنا القادوس ديال البلاستيك هذه راه عار باش كانت كاتشد فيه 30%

السيد الوزير وصبح اليوم حيدات 30% وكايخلص 20% ديال التيقيا هي صبحات 50% السيد الوزير، وهذا كا يصلح للماء والماء السيد الوزير ما تليناش لقيناه، الماء بغينا غير نشربوه متليتش تلقاه، عاد توجدو فسيدي علي ما توجدو فالبير فبعض المناطق غير الله يستر، غير خصنا نفكرو السيد الوزير فهذا القضية ديال الماء باش نحاولوا نفكروا فيها مزيان ونتعاونوا مزيان باش نتعاونوا مع الحكومة حنا الحمد لله كلنا حكومة وكلنا دولة حنا واحد وحنا خوت لكن خصنا نتعاونوا جميع المشاكل لي كاينة خصنا نقدموها ليكم باش تعرفوها ونتوما عاودوا فيها النظر هذه المرة المقبلة إن شاء الله إما هذه مشات الله يجعل سيدي ربي يسخرها نتمناو ليها التوفيق بجهد سيدي ربي غير مرة أخرى خصنا نعاودوا نناقشوا شوي فهذا المسائل الله يجازيك بخير هذه بالنسبة للماء كيما كلنا، بالنسبة للضو تاهو الإعانة ديالتو راها حيدات خصها ترجع الله يجازيك بخير السيد الوزير لاش كاينة الإعانة ديالوا خاص للفلاحة إلى ما شي الفلاحة حنا ما بغيناش نطلبوا الاعانة هذه بالخاص الاستهلاك ديال الماء، عندنا الگوتاگوت عندنا البوربات السيد الوزير عندنا الشوارج ديال الماء لي كايلموا لينا الماء كانحتافظوا على الطاقة فالليل يعني بالنهار وكانخدموا آمارش في الليل باش يعمروا لينا الشوارج باش يتقبض الماء مزيان السيد الوزير، باش نخليوا الناس لي بغاو يشعلوا الضواو ولي بغاو يصنعوا ولا هذا بالنهار وحنا نخدموا الليل السيد الوزير.

ما كاين شاي الإعانات السيد الوزير هدرت عليها ديال الرش الري هدرت عليها نعاود نهدر تاني عليها هذك المرة هدرت عليها، كان في حق 50%، ولكن السيد الوزير من بعد 20% طلعتوها لـ 30%-لاش طلعت باش تعطي 30%، ولكن السيد الوزير نعملوا العملية الحسابية ما كناش نلگاو 30%، كا نلگاو 15%، و15% قليلة للبوتابوت، حقيقة فالوراق كاينة 30%، ولكن من حيث الفاتورة حيث تدفع أنت 100 مليون أو 200 مليون أو لا 20 مليون يگولك حيد .... حيد البوطا لهذه كانعملوا عملية حسابية كا نلگاو 15% السيد الوزير، أو 15% قليلة، وتا داكشي لي دفعو مساكن الفلاحة وعندهم إلتزامات مع الشركات، كاين لي دار التريطات وكاين لي دار المسائل ديالوا لهذا راه كاين التعطال السيد الوزير فالإعانات، واش بات السيد الوزير أنه من 97/06/30 باقي موقفا الإعانات ديالها ما كيانش فلوسها دبا هاذ الميزانية نشاء الله إلى سخر سيدي ربي لي بغات تمشي دابا هي لي بغات تخلص 97 خصنا مرة أخرى نفكروا بعد نهاية اللجنة المرة الأولى والسابقة، باش نزيدوا حنا نفاكوا باش ترضي 97 أو 98 إن شاء الله، ولكن المرة المقبلة إن شاء الله الرحمان الرحيم السيد الوزير نحاولوا باش نزيدوها الله يجازيكم بخير، أو مجال الرش حتى هو كايتعلق بالماء مع الگوتاگوت حقيقة الحصة ديالتوا خصها الله يجازيك تگاد بحالها بحال الگوتاگوت كلوا كايتساع من الماء.

هذا الرش وهذا الگوتاگوت علاش ما تاخذ بحال بحال كلها 30% السيد الوزير هذه راها ضعيفة أنا بالنسبة لي كاتبان ضعيفة، ولي كانطلبوا وكانسمعوا حقيقة الجمارك بلا معفيين الأدوية وبلي معفيين هذه وهذه فالمرة السابقة السيد الوزير متافق معاك هاذشي كا تگول معفي، ولكن من حيث كايبغيو الفلاحة يجيبوا الدوا كاين بعض الدوا لي كا يخلصوا فيه يعن كاين حجوج التاكس كايخلصوا فيه التيقيا كايگوليه سيدي هذا لاش كا يعملوه كا يعملوه في لاماشين ديال الحليب ديال الفلاح وفالماحالات الضيعة ديال الفلاح لا خصنا السيد الوزير إلى الفلاح معفي جميع الحاجات لي شرا فكاتعلق بالكوري، وكاتعلق باللحم وكاتعلق بهذه خصنا نتعفاو منها في التيقيا السيد الوزير، ما خصناش نگولوا غير معفيين من هنا ومن بعد تايگولوا لك أنا گلت لك سير جيب ليا واحد الشهادة من عند الضريبة ياك ما كاينش أسميتوا، كاتمشي للضريبة كا يگولوا لك واش عندك لاباتونت، وهاهي گاع عندي لاباتونت ياك الضريبة، عند الحق ولا ماعندكش السيد الوزير.

ولهذا الله يجازيك بخير اكتفي بهاذ الشي وكانشكركم جميع واسمحوا لي الله يجازيكم بخير حتى إلى گلنا شي حاجة راه هادشي خرجناه من الحرفة ديالنا ومن الفلاحة ماشي خرجناه من القواعط ولا من شي حاجة.

وشكرا السيد الوزير والسيد الرئيس والسادة المستشارين المحترمين، والسلام عليكم.

* السيد رئيس الجلسة :

ننتقل الآن إلى الوزارة المنتدبة المكلفة بالصيد البحري، والكلمة للمستشار المحترم السيد عبد الجبار بوملحة.

* المستشار السيد عبد الجبار بوملحة :

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني المستشارين المحترمين،

أتدخل باسم الحركة الديمقراطية الاجتماعية لأدلي ببعض الملاحظات المتعلقة بميزانية التي تدخل في صلب اختصاص الوزارة المكلفة بالصيد البحري.

لا يخفى على أحد الدور الذي يلعبه قطاع الصيد البحري اقتصاديا واجتماعيا ببلادنا كما يحظى بعطف خاص من طرف صاحب الجلالة نصره الله وأيده، ويحظى كذلك بالإجماع الوطني حول الضرورة ضرورة الحفاظ على الموارد السمكية وتسخيرها قبل كل شيء بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد، ومن هنا تبرز الأهمية القصوى للمحافظة على ثروتنا السمكية وبالنظر إلى التطور الموضوعي الدولي للموارد البحرية الذي يعرف تقهقر عدد من المصايد والزيادة في الطلب العالمي للأسماك، فالبنيات التحتية والتجهيزات الأساسية للقطاع تبقى غير كافية بالنسبة للحاجيات المتزايدة والطموحات الوطنية في هذا الميدان، وإذ كان القطاع يمثل حاليا 2% من الدخل الوطني، و16% من الصادرات، و400 ألف يد عاملة وهو يعاني من عدد من المشاكل كتواجد الأزبال بمياهنا الوطنية، كمراكب الاستئجار الأجنبية قصد استغلالها للتمويل معامل التصدير خاصة السردين، وهذه المراكب تمتاز بآليات جد حديثة وذات الحجم الكبير مما سيؤثر سلبيا على مخزوننا السمكي خاصة السمك السطحي وكذلك الشركات المختلطة التي ترفع وحداتها العالم المغربي لتخفي عملية نهبها لخيراتنا السمكية.

أما بالنسبة للاتفاقيات الأوربية، فقد تسببت هذه الأخيرة في إفلاس شركات وبيع مراكب بمزاد علني ناتجة عن الديون المترتبة على رهانهم عليهم وتزايد بطالة البحارة.

لقد عرفت السنوات الأخيرة استغلالا فاحشا لتراثنا السمكية من طرف المراكب الأجنبية حيث سببت للأسطول المغربي عطالة إضطرابية بينما 45% من وحداتنا الأسطولية متوقفة عن الصيد وهو ما يعني بطالة مؤقتة بحوالي 2000 بحار من مجموع 4000 بحار الذين يعملون بهذا القطاع، مع أن الوحدات المستغلة تتحرك لتغطية مصاريفها في أغلب الأوقات والإنتاج حسب بعض الهيئات المهنية يعرف انخفاضا يسير إلى 80%، إن أزيد من نصف الأسطور العالي لا ينتج سوى 20% من الإنتاج وهو ما يفضي إلى القول بأن الارتفاع النسبي لحاصلة سنة 1997 سيكون له انعكاس سلبي على حصيلة السنة الجارية وهو ما تأكد توقعه من خلال قرار منع صيد السردين بمياه الزانو ثم قرار منع صيد الرخويات بين طرفاية والكويرة طوال شهر غشت الجاري.

لقد آن الأوان لعقلنة هذا الاستغلال وتدبيره فالسردين والرخويات إن كانت ثروة في حد ذاتها فإنها إلى جانب ذلك تعتبر جالبة للأسماك، ومنع صيدها لفترات أو في المناطق بالتناوب من شأنه أن يعيد الحياة للمصايد ويزيد من المخزون الأسماك لكن شريطة أن تلتزم بقرار منع كل الأساطير الأجنبية التي تجوب المياه المغربية بناءا على الاتفاقية المبرمة سواء مع الاتحاد الأوربي أو مع روسيا أو اليابان، وهو ما لا يبدو سهلا خاصة مع الإعلان المسبق عن النية من عدم تجديد تلك الاتفاقيات أو بعضها ويبقى الممكن الآن والمستعجل هو مواصلة سياسة التدبير العقلاني لثرواتنا السمكية بتعزيز المراقبة من أجل احترام الكميات المسموح بها حسب اتفاقيات ووسائل الصيد وعدد الوحدات المرخصة وبفرض عدم استعمال الخراطم والمفرقعات وأبواب الجر والشباك غير قانونية حماية للغابات المرجانية التي تشكل مبيضا لبعض الأسماك وكذا الطحالب التي تتوالد فيها الرخويات مع التفكير من الآن في بديل لتجديد اتفاقيات مع الأجانب كليا أو جزئيا، ليتمكن الأسطول المغربي من تغطية مردودها كليا أو جزئيا في المستقبل، مع ضرورة إشراك المهنيين في كل عملية تفكير في شكل أيام البحر المناظرات حول الثروة السمكية أو أي صيغة تمكن من حماية هذه الثروة، واستغلالها عقلانيا، والحفاظ على المعدل بما يضمن لها البقاء والاستمرار ويعيد الحياة للأوراش البحرية التي تقلصت وحداتها الانتاجية بنسبة 70% مقارنة مع سنة 1990 إضافة كذلك للأعمال الشاطئية التي تعرف ركودا في إنتاجها، وفي الوقت الذي يعرف فيه القطاع مشاكل كثيرة منها إنعدام المداونة البحرية، وثقل الضرائب الذي يحد من نشاط المهنيين، ناهيك عن الحالة الاقتصادية والاجتماعية لرجل البحر، نعم لقد أحدث مشروع الضمان البحري الذي رفض جملة وتفصيلا لا كفكرة ولكن كمحتوى بل كان موضوعا لعدة إضرابات خاضها رجال البحر في كل من أكادير وطنطان، وذلك لكون المشروع لا يشمل التغطية الاجتماعية والصحية لأسرهم.

لقد عهد في المكتب الوطني للصيد البحري مهمة التأطير ومساعدة المهنيين وعصرنة أسطولهم وقد خصص من أجل ذلك غلافا ماليا جد مهم إنحصر في مبلغ 20 مليار كما توصل هذا المكتب بمساعدة تقنية يبانية لتوجهها إلى رجال البحر، لكن المكتب لم يقم بالدور المناط به لهذا فإننا نطالب بإعادة هيكلة المكتب لكي يقوم بالدور المنوط به.

السيد الرئيس،

إن ميزانية هذه الوزارة تعتبر جد هزيلة ولا تلبي طموحاتنا وتطلعات المهنيين وكافة أفراد الشعب المغربي لذلك نعلن عن عدم تزكيتها والسلام عليكم ورحمة الله.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً. طبقا للمادة 122 من القانون الداخلي ونظرا لاقتراب وقت الصلاة سنرفع الجلسة على أساس أننا سنستأنف أعمالنا على الساعة الثانية والنصف بعد الزوال لمواصلة جدول أعمالنا.

رفعت الجلسة وشكراً.